الفصل الرابع

حروف الجر والإضافة ودورهما في التركيب عند ابن هانيء

مدخل

يختص الجر بالأسماء،ولا يكون إلا بالإضافة«والإضافة على وجهين: إضافة اسم إلى اسم نحو:(غلام زيد)،وإضافة فعل إلى اسم بواسطة الحرف المضيف،نحو:(مررت بزيد»)[1].

وقد تناول النحاة الوجه الأول بالدرس تحت باب الإضافة، وتناولوا الوجه الثاني بالدرس تحت باب (حروف الجر)، حيث فصلوا بينهما لما لكل نوع منهما من أحكام تختص به، وإن كان المتقدمون قد درسوه تحت باب واحد هو الجر، فهذا سيبويه قد تناول النوعين معا في سياق حديثه عن الجر بوجه عام، فقال: «والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه، واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفًا، وباسم لا يكون ظرفًا.

فأما الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك: (مررت بعبد الله)، و(هذا لعبد الله)، و(ما أنت كزيد)، و(يالبكر)، و(تالله لا أفعل ذاك)، ومن وفي ومذ، وعن ورب وما أشبه ذلك، وكذلك أخذته عن زيد، وإلى زيد.

وأما الحروف التي تكون ظرفًا فنحو خلف وأمام، وقدام ووراء، وفوق وتحت، وعند وقبل، ومع وعلى، لأنك تقول: من عليك، كما تقول: من

(١) المقاصد الشافية ٣/ ٥٦١ .

فوقك، وذهب من معه،و(عن) أيضًا ظرف بمنزلة ذات اليمين والناحية. ألا ترى أنك تقول: (من عن يمينك)، كما تقول: (من ناحية كذا وكذا)، وقبالة، ومكانك، ودون، وقبل، وبعد، وإزاء، وحذاء، وما أشبه هذا من الأمكنة والأزمنة، وذلك قولك: (أنت خلف عبد الله)، وأمام زيد، وقدام أخيك، وكذلك سائر هذه الحروف، وهذه الظروف أسماء، ولكنها صارت مواضع للأشياء.

وأما الأسماء فنحو: مثل، وغير، وكل، وبعض. ومثل ذلك أيضًا الأسماء المختصة نحو: حمار، وجدار، ومال، وأفعل نحو قولك: (هذا أعمل الناس)، وما أشبه هذا من الأسماء كلها، وذلك قولك: (هذا مثل عبد الله)، و(هذا كل مالك وبعض)، و(هذا حمار زيد وجدار أخيك، ومال عمرو، وهذا أشد الناس).

وأما الباء وما أشبهها فليست بظروف ولا أسماء، ولكنها يضاف بها إلى الاسم ما قبله أو ما بعده. فإذا قلت: يا لبكر فإنما أردت أن تجعل ما يعمل في المنادى من الفعل المضمر مضافًا إلى بكر باللام، وإذا قلت: (مررت بزيد)، فإنما أضفت المرور إلى (زيد) بالباء، وكذلك (هذا لعبد الله)، وإذا قلت: (أنت كعبد الله)، فقد أضفت إلى (عبد الله) الشبه بالكاف،وإذا قلت: (أخذته من عبد الله) فقد أضفت الأخذ إلى (عبد الله) بـ(من)، وإذا قلت: (مذ زمان) فقد أضفت الأمر إلى وقت من الزمان بـ(بمذ)،وإذا قلت: (أنت في الدار) فقد أضفت كينونتك في الدار إلى الدار بـ(في)، وإذا قلت: (فيك خصلة سوء)، فقد أضفت إليه الرداءة بـ(في)، وإذا قلت: (رُبَّ رجلٍ يقولُ ذاك)، فقد أضفت القول إلى الرجل بـ(رب)،وإذا قلت: بالله والله وتالله فإنما أضفت الحلف إلى الله سبحانه، كما أضفت

النداء باللام إلى بكر حين قلت: يالبكر. وكذلك رويته عن زيد، أضفت الرواية إلى زيد بـ(عن)»[١].

فسيبويه هنا يسمى حروف الجر حروف إضافة؛ لأن الفعل قبلها يضاف بواسطتها إلى ما بعدها.

ولهذه الحروف أهمية كبرى في النص اللغوي، حيث إنها وسيلة لفهم المعنى المراد، وقد أولاها العلماء قديما عناية كبيرة، وأدرجوها ضمن حروف المعاني، نظرا لأنها تؤدي معنى في غيرها، ونظرا لأهميتها خصص لها السيوطي بابا في كتابه (الإتقان) سماه: (في معرفة معاني الأدوات التي يحتاج إليها المفسر)، ثم قال: «اعلم أن معرفة ذلك من المهمات المطلوبة لاختلاف مواقعها ولهذا يختلف الكلام والاستنباط بحسبها»[٢].

ولكون هذه الحروف لا تؤدي معنى إلا في غيرها افتقرت إلى ما يكون معها ليفيد معناه فيها[٣]،ولكونها تفتقر إلى ما يكون معها ليفيد معناه فيها انحصرت وظيفتها في أكثر المواضع بالوصل بين مفردات التركيب،وتعليق معنى السابق لها باللاحق[٤]،وبالإضافة إلى ذلك فإنها تحقق الإيجاز والإختصار؛إذ إن«حروف الجر جاءت نائبة عن الأفعال التي هي بمعناها»[٥].

---

(١) الكتاب ١/ ٤١٩ - ٤٢١ .

(٢) الإتقان في علوم القرآن ٢/ ١٦٦ .

(٣) انظر: شرح المفصل ٨/ ٤ .

(٤) انظر: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، رسالة ماجستير/ لطيفة إبراهيم النجار، نشر/ دار البشير – عمان – الأردن، الطبعة الأولى ١٩٩٤م، ص١٩٣ .

(٥) شرح المفصل ٨/ ٧ .

وفي هذا الفصل سوف أتناول القضايا المتعلقة بحروف الجر والإضافة في الديوان، كمعاني حروف الجر، وبيان متعلقاتها في ضوء السياق، نظرا لما لتحديد متعلق الجار من توضيح للمعنى المراد، كما نتناول حذف حرف الجر، وأنواع الإضافة، ومعانيها، ودلالاتها.

ومن ثم جاء الفصل مكونا من مبحثين:

الأول: حروف الجر.

الثاني: الإضافة.

والهدف من ذلك هو معرفة كيفية توظيف ابن هانيء حروف الجر والإضافة في أداء المعاني المختلفة التي يريدها، كما يمكن معرفة مدى موافقة الظواهر النحوية الخاصة بحروف الجر والإضافة الواردة في الديوان لما قرره النحاة، وهل كان هناك ما يدعو ابن هانيء للخروج عما قرره النحاة من اجل الضرورة أم لا.

obeikandl.com

المبحث الأول
حروف الجر

أولا- معاني حروف الجر.

الحرف في اصطلاح النحاة: هو «كلمة تدل على معنى في غيرها»[١].

ويدخل في هذا التعريف حروف الجر، وحروف النصب، وحروف الجزم، وحروف العطف، وغير ذلك مما أطلق عليه النحاة حروف المعاني في مقابل حروف المباني.

فحروف الجر إذن نوع من حروف المعاني، حيث لا يفهم معناها إلا من خلال التركيب الذي ترد فيه، وعددها عشرون حرفا[٢]،وهي: (من –على – في – اللام – عن – إلى – الباء – رب – مذ – منذ – حتى – خلا – عدا – حاشا – التاء – الكاف – الواو – كي – متى – لعل).

وقبل أن أبين معاني حروف الجر الواردة في الديوان تجدر الإشارة إلى الخلاف الواقع بين النحاة حول مجيء بعض الحروف بمعنى بعضها الآخر، فهم عند حديثهم عن معاني حروف الجر يقولون مثلا إن (اللام) تأتي بمعنى (على)، و (إلى) تأتي بمعنى (اللام)، وهكذا.

وقد نقل ابن هشام في المغني هذا الخلاف يقول: «ذهب البصريون أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما أن أحرف الجزم

(١) الجنى الداني ص٢٠ .
(٢) شرح ابن عقيل ٢/ ٣ .

وأحرف النصب كذلك وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ كما قيل في ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[١] : إن (في) ليست بمعنى (على) ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضَمَّنَ بعضُهم (شربن) في قوله:

شربن بماء البحر[٢]

معنى روين، و(أحسن) في: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾[٣] معنى (لطف)، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو مجمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم أقل تعسفا»[٤].

فالبصريون لا يجيزون نيابة حرف مكان حرف، ولذلك لما وجدوا في بعض الأمثلة الواردة عن العرب ما يوهم نيابة حرف مكان حرف، أولوا ذلك على تضمين الفعل معنى فعل آخر؛ لأن نيابة الفعل عن الفعل جائزة، لكن نيابة الحرف عن الحرف غير جائزة عندهم، فإذا لم يصح التضمين خرجوا ذلك على المجاز، فإذا لم يصح هذا ولا ذاك عدوه شاذا.

---

(١) طه: ٧١ .

(٢) تمامه: شَرِبْنَ بماء البحر ثُمَّ تَرَفَّعَتْ ** متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهنَّ نَئِيجُ، وهو لأبي ذؤيب، وقد ورد بهذه الرواية في الخصائص ٢/ ٥٦ ، والمغني ١/ ١٠٥ ، والجنى الداني ص٤٣ ، أما في ديوان الهذليين ١/ ٥١ ، فالرواية فيه: تَرَوَّتْ بماءِ البحر ثم تَنَصَّبَت ** على حبشيَّات لهنَّ نئيجُ، وهو يصف سحائب شربت من ماء البحر ثم ارتفعت فأمطرت ، ونئيج: أي تمر بسرعة مع صوت.

(٣) يوسف: ١٠٠ .

(٤) مغني اللبيب ١/ ١١١ .

أما الكوفيون فحملوا النصوص على ظاهرها، وعدوا ذلك من نيابة حرف جر مكان آخر.

على أن الفريقين قصروا ذلك على المسموع فقط، بمعنى أن البصريين لا يجيزون التأويل إلا في المسموع فقط، وكذلك الكوفيون لا يجيزون النيابة إلا في المسموع فقط أيضا.

فليس معنى قولهم أن (إلى) مثلا قد تأتي بمعنى (مع) أن ذلك جائز مطلقا في أي مثال، بل ذلك مقصور على السماع، ومحكوم بالسياق وبالدلالة التي يريدها منشيء النص من استخدام حرف بدلا من حرف آخر، ولذلك يقول ابن جني في باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض: «هذا باب يتلقاه الناس مغسولًا ساذجًا من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه.

وذلك أنهم يقولون: إن (إلى) تكون بمعنى (مع)، ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلى اللهِ﴾[1]، أي: (مع الله)، ويقولون: إن (في) تكون بمعنى (على)، ويحتجون بقوله عز اسمه: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[2]، أي عليها، ويقولون: تكون الباء بمعنى عن وعلى، ويحتجون بقولهم: رميت بالقوس أي عنها وعليها؛ كقوله[3]:

أَرْمِي عليها وَهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ [من الرَّجَز]

وقال طُفَيْل: [الطويل]

---

(١) آل عمران: ٥٢ .

(٢) طه: ٧١ .

(٣) هو : حُمَيد الأرقط، انظر: الكتاب ٤/ ٢٢٦ ، وقال بعده: وهْيَ ثلاثُ أذْرُعٍ وإصْبَعُ، حيث يصف قوسا، وفرع: أي: غير مشقوق، ويقال: رمى عن القوس ورمى عليها، ولا يقال: رمى بها، انظر: لسان العرب، مادة: (رمى).

رَمَتْ عَنْ قِسِيّ الماسِخِيّ رجالُهم بأحسنَ ما يُبتاعُ مِنْ نَبْلِ يَثْرِبِ[١]

وأنشدني الشجري: [الرجز]

أرمي علي شِريانةِ قذافِ تُلْحِقُ رِيْشَ النَّبْلِ بالأجوافِ[٢]

وغير ذلك مما يوردونه.

ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا؛ لكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا؛ ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول غفلًا هكذا، لا مقيدًا لزمك عليه أن تقول: (سرت إلى زيد)، وأنت تريد: معه، وأن تقول: (زيد في الفرس)، وأنت تريد: عليه، وزيد في عمرو، وأنت تريد: عليه في العداوة، وأن تقول: رويت الحديث بزيد، وأنت تريد: عنه، ونحو ذلك، مما يطول ويتفاحش»[٣].

وأرى أن رأي الكوفيين هو الصواب؛ لأن المعاني التي تفيدها حروف الجر - كما يقول أصحاب النظرية السياقية - سواء أكانت أصلية أم غير أصلية لا تستفاد إلا عن طريق السياق، وإذا كان كذلك «فإنها جميعا تصبح من معاني الحرف»[٤].

(١) انظر: ديوانه ص٤٤ ، والماسخي: رجل تنسب إليه القسي.

(٢) الشريانة: قوس اتخذت من الشريان، وهو شجر يتخذ منه القسي، والقذاف: الذي يرمى به السيف فيبعد.

(٣) الخصائص ٢/ ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

(٤) دلالة السياق ص٢٨٤ .

وفيما يلي سوف أذكر معاني حروف الجر الواردة في الديوان، مع بيان متعلقها لما له أثر كبير في تحديد المعنى المراد، كما سأبين دلالة التعبير بحرف جر مكان حرف جر آخر.

١-من.

وتفيد المعاني الآتية:

أ-**ابتداء الغاية المكانية**، كما في قول ابن هانيء: [الكامل]

وتَضَوَّعَ الكافورُ مِنْ أردانِهم عبقاً فظَنَّوه عَجاجًا أشْهَبا[١]

فالمقصود هنا أن مبدأ انتشار الكافور كان من أصول أكمامهم، والجار والمجرور (من أردانهم) متعلقان بـ (تضوع).

ب-**السببية**، كما في قول ابن هانيء: [الكامل]

وكأنَّما سَلَبَ القشاعمَ ريشَها ممَّا يشقُّ مِنَ العَجاجِ الأكْدَرِ[٢]

أي: سلب الجيش ريش النسور بسبب ما يشق من الغبار، والجار والمجرور (مما) متعلقان بـ (سلب).

وقوله: [الكامل]

لا يأكلُ السِّرْحانُ شِلْوَ طعينِهم ممَّا عليه مِنَ القَنا المُتَكَسِّرِ[٣]

---

(١) الديوان ص٤٢ ، الأردان جمع (ردن)، وهو: أصل الكم، وهو هنا يتحدث عن الفوارس، حيث يصف مدى انتشار رائحة الكافور من أكمامهم.

(٢) الديوان ص١٦٢ ، القشاعم جمع (قشعم) ، وهو النسر، وهو هنا يصف قوة الجيش، وما يثيره من غبار أثناء الحرب، يمنع النسور من الطيران، فكأن الجيش قد سلب ريش القشاعم.

(٣) الديوان ص١٦٢ ، السرحان: الذئب، الشلو: الجثة، وهو هنا يصف قوة جنود جعفر بن علي، وشدة المعركة، فيقول: إن الذئاب لا تاكل جثث من يُقتَل منهم؛ بسبب ما عليها من السيوف المتكسرة نتيجة شدة المعركة.

أي: بسبب ما عليه من القنا المتكسر، والجار والمجرور (مما) متعلقان بـ (لا يأكل).

وكقوله في مدح المعز: [الطويل]

وإنْ حَـنَّ مِـنْ شَـوْقٍ إليـك فإنَّـه ليوجـدُ مِـنْ ريَّـاك فـي جَـوِّه نـشرُ[1]

أي: بسبب شوق، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف حالا، والضمير في (حن) يعود على بيت الله المذكور قبل هذا البيت، أي: وإن حن بيت الله كائنا هذا الحنان بسبب شوق.

وكقوله: [الطويل]

لعمـري لقـد أجْرَضْـتُموني بنـيلِكم وحَمَّلْتُمُـوني منـه قاصـمةَ الظَّهْـرِ[2]

أي:وحملتمـوني بـسببه قاصـمة الظهر،والجـار والمجـرور متعلقـان بالفعل:(حملتموني).

ومنه قوله في وصف الفرس: [الكامل]

يرمـي الأنـيسَ بِمَـسْمَعي وحـشيَّةٍ قـد أَوْجَـسَا مِـنْ نَبْـأَةٍ فَتَـشَوَّفَا[3]

الفعل (أوجس) يستعمل لازما ومتعديا، فمثلا يقال: (أوجس القلب فزعا)، أي أحس به، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾[4]، وكذلك (توجس)

---

(١) الديوان ص١٣٦.

(٢) الديوان ص١٥٩، أجرضتموني من أجرضه بريقُه، أي: أغصه، وقاصمة الظهر: أي حادثة قاصمة للظهر، وهو هنا يبين مدى كثرة نعم جعفر ويحيي ابني علي عليه.

(٣) الديوان ص٢٠٣ ، الأنيس هو من يركب الفرس، وأوجسا أي: تسمعا إلى الصوت الخفي، وتشوفا أي: تنصبا وارتفعا.

(٤) طه: ٦٧ .

كما في قول ابن هانيء يصف الخيل أيضا: [الخفيف]

فـإذا مـا تَوَجَّـسَتْ منـه رِكْـزًا نَـصَبَتْ مِـنْ مُـؤَلَّلاتٍ دِقـاقِ[1]

ويستعمل لازما فيقال: (أوجس الشخصُ)، أي: وقع في نفسه الخوف، ويقال: أوجست الأذن وتوجست، أي: سمعت حسا[2].

وحيث إن الضمير في الفعل (أوجسا) عائد على أذني الوحشية، فمن ثم يكون الفعل هنا لازما ومعناه: سمعا حسا، فتكون (من) هنا سببية، أي:(سمعا حسا بسبب صوت خفي)، والجار والمجرور متعلقان بـ (أوجسا).

ج- **بيان الجنس**، كما في البيتين السابقين، وذلك في قوله: (من العجاج)، و(من القنا).

وكما في قوله يرثي ولدا لإبراهيم بن جعفر بن علي: [الرمل]

قَلَّمـا يَمْـلأُ عَيْنًـا مِـنْ سَـنَا غيـرَ مـا يَمْـلأُ قَلْبًـا مِـنْ كَمَـدْ[3]

فـ (من) في كل من (من سنا) و(من كمد) لبيان النوع، و(من سنا) متعلقان بـ (يملأ) الأول، و(من كمد) متعلقان بـ (يملأ) الثاني.

وقوله في مدح الأميرين طاهر وأبي عبد الله الحسين ابني المنصور بالله: [الرمل]

فعلـى الأجـساد وقـد مـن سـنى وعلـى المـاذي صـبغ مـن جـساد[4]

---

(١) الديوان ص٢٢١ ، الركز: الصوت الخفي، والمؤللات: الآذان المحددة.

(٢)انظر لسان العرب، مادة (وجس).

(٣) الديوان ص١٢٢ ، الكمد: الحزن.

(٤) الديوان ص١١٦ .

فـ(من) في الشطرين لبيان النوع، و(من سنى) متعلقان بمحذوف نعتا لـ (وقد)، وكذلك (من جساد) متعلقان بمحذوف نعتا لـ (صبغ).

د- **التجريد**، وذلك كما في قوله عن الزمان: [الرمل]

أبـــدًا يَعْجُـــمُ مِنِّـــي نَبْعَـــةً وقنـــاةً لـــيس فيهـــا مِـــنْ أَوَدْ[1]

فـ (من) في الشطر الأول أفادت التجريد، كأن الزمان جرد من الشاعر نبعة، أي: شجر تتخذ منه القسي، ويعجمها، أي: يجربها لينظر أصلب هو أم رخو.

ومن ذلك: [الطويل]

كـأنَّ لهـم مِـنْ حـادثِ الـدَّهْرِ سـائقًا يـسوقهم أو حاديـا بهـم يحـدو

كـأنَّ علـيهم منـك عنقـاءَ تعتلـي فلـيس لهـا مـن أنْ تَخَطَّفَهـم بُـدُّ[2]

ففي البيت الأول جرد الشاعر من حادث الدهر سائقا، وفي البيت الثاني جرد من جعفر بن علي طائرا، ومن ذلك أيضا: [الرمل]

كيـف مَـنْ كـانَ لـه سـيفًا وغًـى منكمـا وهـو كَمِـيٌّ فـي الجِـلادِ[3]

---

(١) الديوان ص١٢١، يعجم: يجرب، من (عجَمَ العودَ)، أي: عضه لينظر أرخو هو أم صلب، والنبعة واحدة النبع، وهو شجر يتخذ منه القسي، والأود: العوج، والمقصود أن الدهر دائما ما يبتليه بالمصائب.

(٢) الديوان ص١٠٨ ، العنقاء: طائر، وهو هنا يصف شدة بأس جعفر في الحروب، وغلظته على أعدائه، فهو يشبهه بالطائر الذي يعتلي أعداءه ويتخطفهم.

(٣) الديوان ص١١٨ ، وهو يشبه هنا الأميرين طاهر وأبي عبد الله الحسين بالسيف، والضمير في (له) يعود على يحيي بن علي.

فقد جرد الشاعر من الأميرين طاهر وأبي عبد الله الحسين ابني المنصور بالله سيفين، «وهذا كقولهم:(لئن لقيت فلانا ليلقينك منه الأسد)،وإنما يريدونه بعينه،أي:ليلقينك الأسد» [١].

وكقوله في مدح القائد جوهر: [الطويل]

يَسُوسُهم منه أبٌ مُتَكَفِّلٌ برعي بنيه حافظٌ لا يضيعُ

وقوله بعد هذا البيت: [الطويل]

فلاح لها مِنْ وَجْهِهِ البدرُ طالعا وفي خَدِّه الشِّعْرى العَبُورُ تَطَلَّعُ [٢]

٢-الباء.

أ- التعدية.

كما في قوله: [الطويل]

ولا تَعْدِلوا بالصِّيدِ مِنْ آلِ هاشمٍ ولا تتركوا فِهْرًا وما جَمَعَتْ فِهْرُ [٣]

فالباء هنا للتعدية، والمعنى: لا تسووا أحدا بالصيد من آل هاشم» [٤]، يقال: (عدل بالله) أي أشرك [٥]، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [٦].

وكما في قوله: [الطويل]

(١) تبيين المعاني في شرح ديوان ابن هانيء ص٢٧٤

(٢) الديوان ص١٩٦ ، الضمير في (لها) يعود على الخيل، أي: لاح للخيل وجه القائد جوهر كأنه البدر، كما لاح خده كأنه كوكب.

(٣) الديوان ص١٣٣ ، فهر: قبيلة هي أصل قريش.

(٤) تبيين المعاني في شرح ديوان ابن هانيء ص٣٣٩ .

(٥) انظر: لسان العرب مادة (عدل).

(٦) الأنعام: ١ .

حَفُّوا برايـاتِ المُعِـزِّ ومَـنْ بِـهِ تَسْتَبْشِرُ الأمـلاكُ والأقطـارُ[١]

فالفعل (حف) يتعدى لما بعده بالباء ويتعدى بنفسه أيضا، يقال : «حَفَّ القومُ بالشيء وحَوالَيْه يَحُفُّونَ حَفًّا وحَفُّوه وحَفَّفوه أَحْدَقُوا به وأَطافُوا به وعَكفوا واسْتَداروا »[٢].

فالمعنى هنا: أحاطوا برايات المعز والتفوا حولها.

ب-**الاستعانة**، نحو قوله: [الكامل]

شـارفتُ أعنـان الـسماء بهمتـي ووَطِئْتُ بَهْـرامَ النجـومِ بأخمَـصِي[٣]

والجار والمجرور (بهمتي) متعلقان بـ(شارفت)،و(بأخمصي) متعلقان بـ (وطئت).

وكقوله في مدح المعز: [الكامل]

أنـتَ الـذي فَـصَلَ الخِطـابَ وإنَّمـا بكَ حُكِّمَتْ في مَـذْحِكَ الشُّعَراءُ[٤]

فالباء في (بك) للاستعانة، والجار والمجرور متعلقان بـ (حكمت).

ومن ذلك أيضا قوله: [الطويل]

ومـا زِلْـتُ تَزْمِينِـي الليـالي بِنَبْلِهـا وأَرْمِـي الليـالي بالتَّجَلُّـدِ والـصَّبْرِ[٥]

---

(١) الديوان ص١٤٨ .

(٢) لسان العرب مادة (حفف).

(٣) الديوان ص١٨٠، بهرام: اسم المريخ بالفارسية، والبهرام: ما لا يصيب الأرض من باطن القدم.

(٤) الديوان ص١٧

(٥) الديوان ص١٥٤ .

فالباء في (بنبلها) للاستعانة، والجار والمجرور متعلقان بـ (ترمي)، كذلك الباء في (بالتجلد) والجار والمجرور متعلقان بـ (أرمي)، ويمكن أن تكون الباء هنا للتعدية.

ج- الملابسة.

كما في قول ابن هانيء في هجاء الوهراني كاتب الأمير جعفر: [الخفيف]

كيف صاحَبْتَه بأخلاقِ وَغْدٍ لا يَنِي في يُبوسَةٍ وجَفُوفِ[1]

أي: كيف صاحبت جعفر ملتبسا بأخلاق وغد، والجار والمجرور (بأخلاق) متعلقان بمحذوف حالا من فاعل (صاحبت) وهو الوهراني.

د- السببية، كما في قوله: في تشبيه البرق: [الكامل]

بَلْ ما لهذا البرقِ صِلًّا مُطْرِقًا ولأي شَمْلِ الشائمين أُتِيحَا

يُدْنِي الصَّباحَ بِخَطْوِهِ فَعَلامَ لا يُدْنِي الخَلِيطَ وَقَدْ أَجَدَّ نُزُوحا[2]

فقد شبه البرق بالصل، أي الحية، ثم ذكر أن هذا الصل يدني الصباح بسبب خطوه، والجار والمجرور متعلقان بـ (يدني)، ومن ذلك قوله: [الطويل]

أَمُعِزَّ دينِ اللهِ إنَّ زمانَنا بِكَ فيه بأْوٌ جَلَّ واستكبارُ[3]

---

(١) الديوان ص٢١٦ ، لا يني: لا يفتر ولا يضعف، وأراد بقوله: في يبوسة وجَفوف: قلة الخير.

(٢) الديوان ص٦٩ ، ٧٠ ، الصل: الحية، المطرق: المرخي عينيه ينظر إلى الأرض ساكتا، الشائمين: الذين ينظرون إلى البرق، من: شامَ البرقَ، أي: نظرَ إليه، الخليط: الصاحب، أجد نزوحا: جد في سيره باعدا، والشاعر هنا يشبه البرق بالحية في الشكل، ويتساءل: من ذا الذي قُدِّر له أن يلدغه هذا الصِلُّ ويهلكه.

(٣) الديوان ص١٥١ .

أي: إن زماننا بسببك فيه بأو، أي: فخر، ومنه قوله: [الطويل]

وما الوجدُ ما يعتادُ صَبًّا بِذِكْرِها ولكنَّه خَبَلُ التَّصابِي وأَوْلَقُه[1]

أي: ما يعتاد صبا بسبب ذكرها، والجار والمجرور متعلقان بـ (يعتاد).

هـ- البدلية، كما في قوله عن الخيل: [الرمل]

وإذا ما ضَرَّجُوها عَلَقًا بَدَّلُوا شُهْبًا بِشُقْرٍ ووِرادِ[2]

فالمعنى هنا أنهم بدلوا الخيل ذات اللون الأبيض الذي يتخلله سواد بالخيل الملوثة بالدماء، فالباء هنا دخلت على المتروك، يقول السمين الحلبي في معرضِ تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾[3]: «لا بُدَّ في هذا الكلام من تأويلٍ، إذ الذَّمُّ إنما يتوجَّهُ عليهم إذا بَدَّلوا القولَ الذي قيل لهم، لا إذَا بَدَّلوا قولًا غيره، فقيل: تقديرُه: فبدَّل الذين ظلموا بالذي قيل لهم [قولًا غيرَ الذي قيل لهم]، فـ"بَدَّلَ" يتعدَّى لمفعولٍ واحدٍ بنفسِه وإلى آخر بالباءِ، والمجرورُ بها هو المتروكُ، والمنصوبُ هو الموجودُ كقولِ أبي النجم[4]: [من الرَّجَز]

وبُدِّلَتْ والدهرُ ذو تَبَدُّلِ

هَيْفَ اً دَبُورًا بالصِّبا والشَّمْأَلِ

فالمقطوعُ عنها الصِّبا والحاصلُ لها الهَيْفُ»[5].

(١) الديوان ص٢٢٣ ، الخبل: الفساد يكون في الأفعال والأبدان والعقول، والأَوْلَق: الجنون.

(٢) الديوان ص١١٦ ، العَلَق: الدم، الشهب جمع أشهب، وهو الفرس في لونه بياض يتخلله سواد، والوِراد جمع وِرْد، وهو من الخيل بين الكميت والأشقر، أو الأحمر الضارب إلى الصفرة.

(٣) البقرة: ٥٩ .

(٤) هو أبو النجم العجلي: (الفضل بن قدامة)، انظر: ديوانه ص٣٤٢ .

(٥) الدر المصون ١/ ٣٧٩ .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَبَدَّلِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾[٢]، فقد دخلت الباء على المتروك، ومن ثم يكون مراد الشاعر من ذلك التعبير عن مدى كثرة الخيول لدى جيش المعز، حتى إنهم ليتركون الخيول التي تتلوث بدماء القتلى، ويأتون بخيول جديدة لم يتغير لونها.

و- **الظرفية**: كما في قوله يمدح جعفر بن علي: [الطويل]

فَقَدْ قَيَّدَ الجُرْدَ السوابِقَ بالرُّبَى وقَطَّعَ أنفاسَ العناجيجِ بالبُهْرِ[٣]

فالباء في (بالربى) للظرفية المكانية، أي: قيدها في الربى، والجار والمجرور متعلقان بـ (قيد)،أما الباء في (بالبهر) فهي للاستعانة،والجار والمجرور متعلقان بـ (قطع).

ومن ذلك قوله: [الطويل]

فَهَلْ عَلِمُوا أنّي أسيرٌ بأرضِهِمْ وما لي بها غيرُ التَّعَسُّفِ مِنْ خُبْرِ[٤]

فالمعنى:(في أرضهم)،و(ما لي فيها)،والجار والمجرور (بأرضهم) متعلقان بـ (أسير) والجار والمجرور (بها) متعلقان بما تعلق به (لي)، وهو (مستقر) الواقع خبرا لـ (خبر).

ز- **المصاحبة**، نحو قوله: [الطويل]

لعلَّ ثرى الوادي الذي كنتُ مرةً أزورُهم فيه تَضَوَّعَ للسَّفْرِ

(١) البقرة: ١٠٨ .

(٢) البقرة: ٦١ .

(٣) الديوان ص١٥٥ ، البهر: تتابع النَّفَس وانقطاعه بسبب الإعياء،

(٤) الديوان ص١٥٣ ، التعسف من: (تعَسَّف الطريق) إذا مال عنه وعدل.

وإلا فـــذا واد يـــسيل بعنبـــر وإلا فما تدري الركاب ولا ندري[١]

أي : يسيل مصاحبا عنبرا، فالجار والمجرور متعلقان بمحذوف حالا من (يسيل).

٣- اللام.

أ-الملك، كما في قوله يمدح الأميرين طاهرا وأبا عبد الله الحسين ابني المنصور بالله: [الرمل]

فلهـــم كُـــلُّ نِجـــادٍ مُرْتَـــدَى ولهـــم كُـــلُّ سَـــليلٍ مـــستجادِ[٢]

فاللام في (لهم) الأولى والثانية للملك، والجار والمجرور في كل من الشطرين متعلقان بمحذوف خبر.

ب-التعليل، كما في قوله يمدح يحي بن علي: [الطويل]

وَلَـمْ تُـرَ يومًـا غيـرَ عاقـدِ حُبْـوَةٍ لتـدبيرِ مُلْـكٍ أوْ كَمِيًّـا مُـدَجَّجا[٣]

أي: من أجل تدبير ملك، والجار والمجرور متعلقان بـ (عاقد).

وكما في قوله: [الطويل]

ألا إنَّمـا كانـت طلائـعُ جـوهرٍ بـبعضِ الهـدايا كالعُجالـةِ لِلْقِـرَى[٤]

---

(١) الديوان ص١٥٣

(٢) الديوان ص١١٥ ، النجاد: حمالة السيف، مرتدى: ملبوس، السليل: السيف المسلول.

(٣) الديوان ص٦٧ ، أي: يقضي وقته ما بين تدبير الملك، ومحاربة الأعداء.

(٤) الديوان ص١٤٣ ، أي أن ما قدمه جوهر للمعز من هدايا كان بمثابة ما يقدم للضيافة من طعام وهو ما يسمى بالعجالة.

أي : من أجل القرى، أي: الضيافة، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف حالا، فالتقدير مثلا: (كالعجالة مقدمةً للقرى).

ج- السببية، كما في قوله يرثي ولدا لإبراهيم بن جعفر بن علي: [الرمل]

إنَّمـــا كـــان شِـــهابًا ثاقبًـــا صَـــعِقَ الليـــلُ لـــه ثُـــمَّ خَمَـــدْ[١]

أي: صعق الليل بسببه، والجار والمجرور متعلقان بـ (صعق).

وكقوله يصف جعفر بن علي في الحرب: [الكامل]

وكـــأنَّ صَـــفْحَةَ خَـــدِّه وعـــذارَه تفاحـــةٌ رُمِيَـــتْ لِتَقْتُـــلَ عَقْرَبـــا[٢]

فاللام في (لتقتل) بينت سبب الرمي، فالجار والمجرور متعلقان بـ (رميت).

وكقوله: [الطويل]

ولـي سَـكَنٌ تـأتي الحـوادثُ دونـه فَيَبْعُدُ عَنْ عَيْنِي ويَقْرُبُ مِنْ فِكْرِي

إذا ذَكَرَتْـه الـنَّفْسُ جاشـتْ لِـذِكْرِه كما عَثَرَ الساقي بكأسٍ مِنَ الخَمْرِ[٣]

فاللام في (لذكره) تبين سبب الجيشان، والجار والمجرور متعلقان بـ (جاشت).

وكقوله: [الطويل]

وَلَـوْ لَـمْ تُـرِحْ صِـيدُ الملـوكِ نُفُوسَـها وَنَيْنَ لِمَا حُمِّلْنَ مِنْ ذلك الإصْرِ[٤]

---

(١) الديوان ص١٢٢ .

(٢) الديوان ص٤٥ ، شبه خده بالتفاحة، وعذاره – وهو خط لحيته - بالعقرب .

(٣) الديوان ص١٥٣ .

(٤) الديوان ص١٥٦ .

فالمعنى: ونين بسبب ما حملنه من ذلك الإصر، على أن تكون (ما) موصولة، والمفعول محذوف، ومن ثم تكون (من) في الشطر الثاني للتبيين، حيث بينت جنس المحمول، والجار والمجرور (لما) متعلقان بـ (ونين)،و(من ذلك) متعلقان بـ (حملن).

د- **الاستحقاق**، كما في قوله يرثي إبراهيم: [الرمل]

ورجونـــاه مـــلاذًا للـــورى ودعونـــاه عِتـــادًا للأبـــدْ[1]

فاللام في (للورى) للاستحقاق، والجار والمجرور متعلقان متعلقان بـ (ملاذا).

هـ- **انتهاء الغاية الزمانية**، كما في (للأبد) من البيت السابق، أي: إلى الأبد.

و- **الاختصاص**، كما في قوله: [الطويل]

ولا مـــدحَ إلا لِلْمُعِـــزِّ حقيقـــةً يُفَـــصَّلُ دُرًّا والمـــديحُ أســـاليبُ[2]

فاللام في (للمعز) للاختصاص، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر.

ز- **تقوية العامل**، كما في قوله: [الطويل]

وَلَـــمْ أرَ زَوَّارًا كـــسيفِكَ لِلْعِـــدَى فَهَلْ عِنْدَ هامِ الرُّومِ أهْلٌ وتَرْحيبُ[3]

فـ (زوار) صيغة مبالغة، وهي أضعف في العمل من الفعل، لذلك جيء باللام في (للعدى) لتقوية العامل، والمتعلَّق هنا هو (زوارا).

---

(١) الديوان ص١٢٢ .

(٢) الديوان ص٣٦ .

(٣) الديوان ص٣٧ .

ومنه قوله: [الطويل]

فَلِلْـوَحْي مـنهم جاحـدٌ ومُكَـذِّبٌ وللـدينِ مـنهم كاشـحٌ وعنـودُ[1]

فاللام في (للوحي) و(للدين) لتقوية العامل، وهو (جاحد) وهو متعلق (للوحي)، و(كاشح) وهو متعلق بـ (الدين)، لأن اسم الفاعل أضعف في العمل من الفعل، كما أن هناك سببا آخر لمجيء لام التقوية، وهو أن العامل متأخر عن معموله.

ح- مرادفة (من)، ومن ذلك قوله في مدح المعز، ذاكرا كثرة نعمه: [الطويل]

يَـدٌ لأيـادي الله فـي نَفَحَاتِهـا غِنًى لِعَزَالِي المُزْنِ وهي ضرائكُ[2]

أي: يد من أيادي الله.

ط- العاقبة، كما في قوله: [المتقارب]

لَبِسْتُ رِداءَ المَشِيبِ الجديدِ ولكنَّهـا جِـدَّةٌ لِلْبِلَـى[3]

أي: جدة تكون عاقبتها البلى، كما في قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آَلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[4].

٤-على.

أ-الاستعلاء، كما في قوله: [المتقارب]

---

(١) الديوان ص١٠١ ، الكاشح: العدو، والضمير في (منهم) يعود على الأعداء .

(٢) الديوان ٢٤٤ ، عزالي المزن: الأمطار، والضرائك جمع ضريك، وهو الفقير، يريد أن للأمطار غنى من يدك التي هي يد من أيادي الله.

(٣) الديوان ٢٠ .

(٤) القصص: ٨ .

أذا الْـوَدْقُ فـي مِثْـلِ هـذا الرَّبـابِ وذا البـرقُ فـي مِثْـلِ هـذا الـسَّنَا
ألا انْهَـلَّ هـذا بمـاءِ القلـوبِ وأُوْقِـدَ هـذا بنـارِ الحَـشَا
فَيَهْمِـي علـى أَقْبُـرٍ لَـوْ رَأَى مكـارمَ أربابِهـا مـا هَمَـى[1]

فـ (على) في (على أقبر) تفيد الاستعلاء، والجار والمجرور متعلقان بـ (يهمي).

ومن ذلك: [الطويل]
نِجـارٌ علـى البيـتِ الإمـاميّ مُعْتَـلٍ وحُكْمٌ إلى العَدْلِ الرُّبوبِيّ مَنْسوبُ[2]

والجار والمجرور (على البيت) متعلقان بـ (معتل).

ب-الظرفية الزمانية، كما في قوله: [الطويل]
وبـاتَ لنـا سـاقٍ يقـومُ علـى الـدُّجَى بـشمعةِ نَجْـمٍ لا تُقَـطُّ ولا تُطْفَـى[3]

أي: في الدجى، وللتعبير بـ (على) هنا فائدة دلالية، فكأن الدجى شخص، وهذا الساقي مستعلي عليه.

٥-في.

أ-الظرفية المكانية، كما في قوله يرثي والدة جعفر بن علي: [المتقارب]
أَلَـمْ تَـكُ مِـنْ قَوْمِهـا فِـي الـصَّميمِ ومِـنْ مَجْـدِها فـي أَشَـمّ الـذُّرَى[4]

(١) الديوان ص٢٩، الوَدْق: المطر، الرباب: السحاب الأبيض.
(٢) الديوان ص٣٦ ، النِّجار: الأصل، والحَسَب، الربوبي: المنسوب إلى الرَّبّ.
(٣) الديوان ص٢٠٧ ، لا تُقَط: لا يقطع رأسها.
(٤) الديوان ص٣١ .

والجار والمجرور (في الصميم) متعلقان بمحذوف خبر (تكن)، و(في أشم) متعلقان بمحذوف معطوف على خبر (تكن).

ومن ذلك قوله في مدح المعز: [الطويل]

وما جَهِلَ المنصورُ في المَهْدِ فَضْلَهُ وَقَدْ لاحَتِ الأعلامُ والسِّمَةُ البَهْرُ[١]

فـ (في) هنا للظرفية المكانية،ومعنى هذا البيت أن المعز–كما يقول الشارح:«ظهرت العلامات الواضحة وقامت الدلائل اللائحة على فضله وهو في المهد، وكان أبوه المنصور بالله عالما بها»، ومن ثم فإن الجار والمجرور (في المهد) لا يصح تعلقه بـ (جهل)؛ لأن في ذلك تقييد للجهل بكونه في المهد، وهذا غير مراد، فالصحيح تعلقهما بـ (فضله).

ب- **الاستعلاء**، كما في قوله يصف وضوح آراء الممدوح: [الطويل]

على الشمسِ دونَ البَدْرِ مِنْها أَسِرَّةٌ وفي يَذْبُلٍ منها شماريخُ بُذَّخُ[٢]

فهو يشخص الآراء ويقول إن «خطوط جباهها مشرقة على جبين الشمس فضلا عن البدر، ورؤوس جبالها المرتفعة تعلو جبل يذبل، يعني أن الشمس تقتبس منها النور، وجبل يذبل أدون منها، يصف نورها وعلوها، وقوله: (في يذبل) بمعنى (على يذبل)، كما في قوله تعالى: ﴿**وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ**﴾[٣]، أي: على جذوع النخلة»[٤].

ودلالة التعبير بـ (في) هنا الدلالة على توغل الشماريخ في جبل يذبل، وتمكنها منه.

---

(١) الديوان ص١٣٥ .

(٢) الديوان ص٨٤ .

(٣) طه: ٧١ .

(٤) تبيين المعاني في شرح ديوان ابن هانيء ص٨٤ .

ج- معنى الباء، كما في قوله: [الطويل]

أُفَكِّهُ منها الطَّرْفَ فِي كُلِّ شاهِدٍ بِأَنَّ دليلَ اللهِ فِي كُلِّ ما بَرَا[١]

الضمير في (منها) يعود على الخيل، ويقال: «فكه فلان أحبابه بملح الكلام، أي أطرفهم بها»، فوضع (في) هنا مكان الباء، والتقدير: (أفكه منها الطرف بكل شاهد)، يقول الشارح: «و(في) في قوله (في كل شاهد) بمعنى الباء، أي: أفكه الطرف بكل فرس منها شاهد، ولو قال: (فالكل شاهد) لسلم من التعقيد، ويمكن أن يكون الصواب كذلك»[٢].

ولعل الشاعر أراد بوضع (في) مكان الباء التعبير عن مدى تدقيق عينيه في الخيل حتى كأنها تتوغل داخل الخيل، لترى قدرة الله فيما خلق، وفي هذا دلالة على مدى تأمل الشاعر في الخيل.

د- السببية، كما في قوله يمدح المعز: [الكامل]

وتَجَمَّعَتْ فِيْكَ القلوبُ على الرِّضَى وتَشَيَّعَتْ فِي حُبِّكَ الأهواءُ[٣]

أي: بسببك، وبسبب حبك، والجار والمجرور (فيك) متعلقان بـ (تجمعت)، و(في حبك) متعلقان بـ (تشيعت).

ومن ذلك قوله يمدح يحي بن علي: [الطويل]

أَلَذُّ بِمَا تَطْوِيهِ فيك جوانِحي وَأَشْجَى تَبارِيحًا وأَسْتَعْذِبُ الشَّجا[٤]

(١) الديوان ص١٤٢ .

(٢) تبيين المعاني في شرح ديوان ابن هانيء ص٣٥٦ .

(٣) الديوان ص١٧ ، تشيعت: اتفقت.

(٤) الديوان ص٦٦ .

أي: (ألذ بما تطويه بسببك جوانحي)، والجار والمجرور متعلقان بـ (تطويه).

هـ - التعليل، كما في قوله يمدح جعفر بن علي: [الكامل]

نُخِبَتْ قوافي الشِّعْرِ فيكَ فما لها لَمْ تأتِ مِنْ مَدْحِ الملوكِ الأوْجَبا[1]

فالمعنى: نخبت قوافي الشعر من أجلك، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف نعتا لـ (قوافي الشعر)، والمراد: قوافي الشعر المقولة فيك .

٦-إلى.

أ-انتهاء الغاية المكانية، كما في قوله: [الطويل]

وقُلْتُ: أناسٍ ذا الدُّمُسْتُقُ شُكْرَه إذا جاءه بالعفو منك بريدُ

وتقبيلَه التُّرْبَ الذي فوق خَدِّه إلى ذِفْرَيَيْه مِنْ ثراه صَعيدُ[2]

ضمير الغائب في (شكره- جاءه) يعود على الدمستق،وفي (خده-ذفرييه- ثراه) يعود على المعز،و(إلى) من قوله:(إلى ذفرييه) لانتهاء الغاية المكانية،والجار والمجرور (إلى ذفرييه) متعلقان بما تعلق به (فوق)، وهو: (استقر)، و(صعيد) هنا مبتدأ، خبره: (من ثراه).

ومن ذلك قوله في مدح جعفر بن علي: [الطويل]

إليكَ أنتمي في كُلِّ مَجْدٍ وسَوْدَدٍ ويكفيه أن يعزى إليكَ مِنَ الفَخْرِ[3]

(١) الديوان ص٤٥ .

(٢) الديوان ص١٠١ ، الذِّفْرَى: العظم خلف الأذن، والدمستق: ملك الروم.

(٣) الديوان ص١٥٨ .

والجار والمجرور (إليك) متعلقان بـ (أنتمي)، وقد قدما جوازا للتخصيص، والضمير في (يكفيه) يعود على (كلّ) حملا على لفظها.

٧-عن.

أ-السببية، كما في قوله متحدثا عن الروم بعد هزيمتهم من جعفر بن علي: [الطويل]

أتـوكَ فَلَـمْ يُـرْدَدْ مُنيـبٌ وَلَـمْ يُـبَحْ حَـريمٌ وَلَـمْ يُخْمَـشْ لغانيـةٍ خَـدُّ
ومـا عَـنْ أمـانٍ يـومَ ذاكَ تَنَزَّلُـوا ولكـنْ أمـانُ العَفْـوِ أذرَكَهـم بَعْـدُ[1]

فالمعنى: وما بسبب أمان تنزلوا، والجار والمجرور متعلقان بـ (تنزلوا).

ومنه قوله يخاطب المعز: [الطويل]

هَلُـمَّ علـى أنّـي أقِيـكَ بأضْـلُعِي فأمْلِكُ دَمْعِي عَنْكَ وَهْوَ شآبِيبُ[2]

فالمعنى:«تعال إلي واقرب مني كي آخذك في كنفي،وأحفظك بأضلاعي، فأكون بسبب قربك مني قادرا على حبس دموعي التي تجري كالمطر الشديد»[3]،فـ (عن) هنا للسببية، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾[4].

٨-الكاف.

أ-التشبيه، كما في قوله يمدح الأميرين طاهرًا وأبا عبد الله الحسين ابني الإمام المنصور بالله وهما أخوا المعز لدين الله: [الرمل]

---

(١) الديوان ص١٠٨ .
(٢) الديوان ص٣٥ ، الشآبيب جمع شؤبوب، وهو شدة دفع المطر.
(٣) تبيين المعاني في شرح ديوان ابن هانيء ص٥١.
(٤) التوبة: ١١٤ .

تَطْلَــعُ الأقمــارُ مِــنْ تيجــانِهم وعلــيهم ســابغاتٌ كالــدَّآدِ
كُــلُّ رَقْــراقِ الحواشــي فــوقَهم كعيــونٍ مِــنْ أفــاعٍ أوْ جَــرادِ[1]

والجار والمجرور (كالدآد) متعلقان بمحذوف نعتا ثانيا للموصوف المحذوف، والتقدير: (وعليهم دروع سابغات كالدآد).

أما الجار والمجرور (كعيون) فهما متعلقان بمحذوف خبرا لـ (كل رقراق)، و(فوقهم) حال؛ أي: كل رقراق الحواشي كعيون من أفاع، وذلك حال كونه فوقهم.

وكقوله في وصف ظبية: [الرمل]

وبعينيهــا غَريــرٌ وَسِــنٌ وُسِّــدَتْ أظْلافُــه مِــسْكًا ثَــأَدْ
يَتْبَعِــي الأيْــكُ علــى صَــفْحَتِهِ وهــو كالــشِّعْرَى إذا لاحَ وَقَــدْ[2]

فالكاف في (كالشعرى) للتشبيه، ومتعلق الجار والمجرور هنا محذوف خبرا للضمير (هو) العائد على الغرير.

ومن ذلك قوله: [السريع]

يــا هَــلْ تَــرَى ظُعْنًــا كَمَــا رُجِّلَــتْ غــدائرُ المكمومــةِ الــسُّحْقِ[3]

(١) الديوان ص١١٥ ، الدآدي: الليالي شديدة الظلمة، وهو هنا يشبه حلق الدروع السابغات بالليالي في سوادها، ورقراق الحواشي: أي الدروع ملتمعة الحواشي، يشبهها بعيون الأفاعي أو الجراد.

(٢) الديوان ص١٢٦ ، الغرير: هو مَنْ لا تجربة له، وأراد به ولد الظبية، الوَسِنْ: الذي أخذه النعاس، المسك: نبات، الثَّأد: النَّدِيّ.

(٣) الديوان ص٢٢٨ ، رُجِّلَت: سُرِّحَت، غدائر: ذوائب، المكمومة السحق: النخل الطوال، وهو هنا يشبه هوادج النساء بذوائب النخل.

فالكاف هنا للتشبيه، و(ما) مصدرية، والتقدير: (كترجيل غدائر النخل الطوال).

ومن ذلك قوله في مدح المعز: [الطويل]

أليس عجيبا أنْ دعاكَ إلى الوَغَى كما حَرَّضَ الليثَ المُزَعْفَرَ سَيِّدُ
وعَزْمُكَ يَلْقَى كُلَّ عَزْمٍ مُمَلَّكٍ كما يتلاقى كائدٌ ومكيدُ
وفُلْكُكَ يَلْقَى الفُلْكَ في اليَمِّ مِنْ عَلِ كما يتلاقى سَيِّدٌ ومسودُ[1]

فالتقدير في كل ذلك:(كتحريض الليث – كتلاقي كائد ومكيد – كتلاقي سيد ومسود).

ب-الاستعلاء.

كما في قوله يمدح المعز أيضا: [الطويل]

وإنَّ أميرَ المؤمنين كعهدِهم وعندَ أميرِ المؤمنين مزيدُ[2]

أي: (على عهدهم)، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبرا لـ (إن).

٩-رب.

هي حرف جر شبيه بالزائد، وقد اختلف البصريون والكوفيون حولها فذهب البصريون إلى أنها حرف، «ودليل حرفيتها مساواتها الحروف في الدلالة على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها، بخلاف أسماء الاستفهام والشرط، فإنها تدل على معنى في مسمى مفهوم جنسه بلفظها، وذهب

(١) الديوان ص١٠٢ ، ١٠٣ ، المُزَعْفَر: الوردي اللون، السيد: الذئب، وفاعل (دعاك) ضمير مستتر يعود على هرقل ملك الروم.
(٢) الديوان ص١٠٤ .

الكوفيون والأخفش في أحد قوليه إلى أنها اسم يحكم على موضعه بالإعراب، ووافقهم ابن الطراوة»[١].

وقد استدل الكوفيون على اسميتها بأمور ردها ابن الأنباري في كتابه الإنصاف، ورجح مذهب البصريين[٢].

وكما اختلفوا في حرفيتها واسميتها، اختلفوا حول المعنى الذي تفيده أهو التقليل، أو التكثير، وقد ذكر المرادي سبعة آراء في ذلك[٣]، على النحو الآتي:

١-تفيد التقليل، وهو مذهب أكثر النحويين، ونسبه صاحب البسيط إلى سيبويه.

٢-للتكثير، وهو رأي الخليل، وابن درستويه.

٣-للتقليل والتكثير، وهو رأي الفارسي.

٤-أكثر ما تكون للتقليل.

٥-أكثر ما تكون للتكثير، والتقليل بها نادر، وهو رأي ابن مالك[٤]، ووافقه ابن هشام[٥].

٦-حرف إثبات لم يوضع لتقليل ولا تكثير، بل ذلك مستفاد من السياق،

---

(١) الجنى الداني ص٤٣٨ .
(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٨٣٢ ، المسألة الأخيرة .
(٣) انظر: الجنى الداني ص٤٣٨ .
(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٧٤ .
(٥) انظر: مغني اللبيب ١/ ١٣٤ .

٧-للتكثير في موضع المباهاة والافتخار.

وقد رجح المرادي الرأي الأول، وهو رأي الجمهور[١].

وأرى أن الرأي السادس الذي ربط بين المعنى والسياق هو أنسب الآراء، وهو رأي أبي حيان[٢] «لأن الكثرة والقلة لا يتعلقان بالوضع».

ومن ثم يجب أن يكون سياق النص هو الفيصل في تحديد معنى (رب).

فمن مجيئها للكثرة قوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾[٣]، وكقوله عليه الصلاة والسلام: «يَا رُبَّ كاسيةٍ في الدُّنيا عاريةٍ يومَ القيامةِ»[٤]، وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان : «يا رب صائمه لن يصومه، وقائمه لن يقومه»، وقول الشاعر[٥]: [الطويل]

وَيَا رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بِآنِسَةٍ كأنَّها خَطُّ تِمْثَالِ

يقول ابن هشام مبينا دور السياق في تحديد معنى الكثرة هنا:«ووجه الدليل أن الآية والحديثَ والمثالَ مسوقة للتخويف،والبيتين مسُوقان للافتخار،ولا يناسب واحدًا منهما التقليل»[٦].

---

(١) انظر: الجنى الداني ص٤٤٠ .

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٤٥٥ .

(٣) الحجر: ٢ .

(٤) جزء من حديث شريف، أخرجه البخاري في صحيحه ، باب تحريض النبي على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب، حديث رقم: (١١٢٦).

(٥) هو: امرؤ القيس، انظر: ديوانه ص١٣٦ ، والآنسة: الفتاة التي يؤنس بحديثها، خط تمثال: تمثال منقوش.

(٦) مغني اللبيب ١/ ١٣٥ .

وقد خطأ الشيخ يس ابن هشام فيما ذكره من أن الافتخار لا يناسبه التقليل، معللا ذلك بأن «الافتخار بالقليل قد يقع لا من حيث قلته، بل من حيث كونه عزيز المثال لا يوصل إليه إلى بشق الأنفس»[١].

وما ذهب إليه الشيخ يس ذهب إليه ابن عصفور من قبل؛ إذ يقول: «وزعم بعض النحويين أنها قد تكون للتكثير، وذلك في موضع المباهاة والافتخار نحو قوله: [الطويل]

فيا رب يوم قد لهوت وليلة بآنسة كأنها خط تمثال

وقوله[٢]: [الطويل]

فيارُبَّ مَكْروبٍ كَرَرْتُ وراءَه وعانٍ فَكَكْتُ الغِلَّ عنه فَفَدَانِي

ألا ترى أنه إنما يريد أنه لها أياما ولياليَ كثيرة، وكثر منه فك الأسرى وكر وراء المكروبين.

وهذا وأمثاله لا حجة لهم فيه، لأن (رب) في هذه الأماكن وأمثالها للمباهاة والافتخار، والمباهاة لا تتصور إلا مما يقل نظيره من غير المفتخر، إذ ما يكثر من المفتخر وغيره لا يتصور الافتخار به، فتكون (رب) في هذه الأماكن التي للمباهاة والافتخار للقليل النظير، فكأنه قال: الأيام التي لهوت فيها والليالي يقل وجود مثلها لغيري، فكأنه قال: الأسرى الذي فككت، والمكروبون الذي كررت وراءهم من الكثرة بحيث يقل فك غيري لهم»[٣].

(١) حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ٢ / ١٨ .
(٢) هو: امرؤ القيس، انظر: ديوانه ص١٦٠ .
(٣) شرح جمل ابن عصفور ١/ ٥١٩ .

ويؤخذ على ابن عصفور أنه ربط بين مواضع الافتخار ودلالة (رب) على التقليل على جهة اللزوم، ومعنى ذلك عنده أن (رب) لا تأتي في مواضع الافتخار للتكثير، وسبب ذلك هو أنه لا يجوز مجيء رب (للتكثير) عنده أصلا، فهو يستخدم هذه الفكرة في تأويل الأبيات التي قال عنها النحويون إن (رب) فيها تفيد الكثرة.

وأرى أن دلالة (رب) في البيتين الذين ذكرهما ابن عصفور على الكثرة هو الصحيح. فليس من الضروري كون (رب) لا تفيد إلا التقليل في مواضع الافتخار بل ذلك مرهون بالسياق، فقد تأتي في تلك المواضع للتكثير كما في البيتين الذين ذكرهما الزجاجي، وقد ترد في نفس المواضع للتقليل، كما في الأبيات التالية:

ألا رب مولود وليس له أب وذي ولد لم يلده أبوان

وذي شامة سوداء في حر وجهه مجللة لا تنجلي لزمان

ويكمل في تسع وخمس شبابه ويهرم في سبع معا وثمان

للتقليل، على الرغم من أن الموضع موضع افتخار، لأن المقصود الافتخار بأن ذلك أمر خارق للعادة ليس له مثيل؛ لأنه متعلق بقدرة الله- سبحانه وتعالى.

ومنه قول زهير: [الطويل]

وأبيض فياض يداه غمامة على معتفيه ما تغب فواضله

ف «هذا خصوص لا وجه فيه للتكثير؛ لأنه إنما أراد بالأبيض : حصن ابن حذيفة بن بدر الفزاري، ولم يرد جماعة كثيرة هذه صفتهم ألا تراه يقول بعده: [الطويل]

حذيفة ينميه، وبدر، كلاهما إلى باذخ، يعلو على من يطاوله

وقول بعض شعراء غسان، يصف وقعة كانت بينهم وبين مذحج، في موضع يعرف بالبقاء:

ويوم على البلقاء، لم يك مثله على الأرض، يوم، في بعيد، ولا

ونظير ذلك في أشعار المتقدمين والمتأخرين كثير،وليس بنادر،كما زعم ابن مالك»[1].

وقد ورد لذلك نماذج في ديوان ابن هانيء، كما في قوله يصف السيف: [البسيط]

وأبيضٍ كلسانِ البَرْقِ مُخْتَرَطٍ مِنْ دون حَقِّ مُعِزِّ الدِّينِ إصليتِ[2]

فـ (أبيض) مجرور بـ (رب) المحذوفة جوازا بعد الواو، وهذا كثير، وهي تفيد هنا التقليل، ولا يتعارض ذلك مع الافتخار والاعتزاز بسيف المعز؛ لأن المراد بالتقليل هنا ندرة هذا السيف الموصوف بهذه الصفات، فهو عزيز المنال.

و(رب) المحذوفة متعلقة بخبر (أبيض)، وهو (مخترط)، وذلك على جعل (كلسان) في محل جر صفة لـ (أبيض) تبعا للفظه، أو في محل رفع تبعا للمحل.

ومن ذلك قوله في وصف السيف أيضا: [الرجز]

وأبيضٍ مِنْ غَيْرِ طَبْعِ الهِنْدِ يَجُولُ بينَ حَدِّه والحدِّ

أَشْبَهُ بالماءِ مِنَ الفِرِنْدِ أقدمُ مِنْ رامٍ ويَزْدَجَرْدِ

---

(١) الجنى الداني ص٤٤٢ .

(٢) الديوان ص٥٩ ، مخترط: مسلول، إصليت: مجرد من غِمْدِه.

تُـــراثُ يحيـــي عَـــنْ أبٍ وجَـــدِّ مِـنْ بَعْـدِ مـا قَطَّـعَ ألـفَ غِمْـدِ[1]

فالمراد هنا من دخول (رب) التي حذفت بعد الواو هو التقليل المراد به ندرة هذا السيف الموصوف بالصفات السابقة، وأنه عزيز المنال، ولعل ما ذكره الشاعر في البيت الثالث من أن هذا السيف ورثه يحي عن جده وأبيه أكبر دليل على أن (رب) تفيد التقليل هنا.

و(رب) المحذوفة متعلقة بالخبر (يجول).

ومن ذلك أيضا قوله: [الكامل]

ومُكَلَّـــلٍ بالـــدُّرِ مِـــنْ إفْرِنْـــدِهِ فيـــه أكاليـــلٌ مِـــنَ الفُـــولاذِ
ممَّا اقْتَنَى المَلِكُ الهِرَقْلُ فَلَمْ يَزَلْ حَتَّـــى تـــألَّقَ فَـــوْقَ رأسِ قبـــاذِ[2]

فهنا أيضا يصف تاج للملوك نادر موروث من عهد الفرس والروم، فـ (رب) المحذوفة هنا تفيد أن ذلك التاج نادر ليس له مثيل.

و(رب) المحذوفة متعلقة بما تعلق به (فيه) وهو الاستقرار المحذوف الواقع خبرا لـ (مكلل).

وقد جعل المرادي المواضع السابقة مما تأتي فيها (رب) للتقليل إتيانا مطردا، يقول: «ومما تأتي (رب) فيه للتقليل إتيانا مطردا الأشعار التي في الألغاز والأشعار التي يصف بها الشعراء أشياء مخصوصة بأعيانها، فإنهم

(١) الديوان ص١٢٩ ، فرند السيف: جوهره، ويزدجرد: من ملوك الفرس، الشاعر هنا يصف سيفا قديما ورثه يحيي عن جده وأبيه.
(٢) الديوان ص١٣٠ ، هرقل: أحد ملوك الروم، وقباذ : ملك من ملوك الفرس،وهو والد كسرى أنوشروان.

كثيرا ما يستعملون في أوائلها (رب) مصرحا بها، والواو التي تنوب مناب (رب»)[١].

ومن نماذج ورودها للتكثير في الديوان قوله: [الكامل]

وخـدورِ مِثْلِـكِ قَـدْ طَرَقْـتُ لِقَوْمِهـا مُتَعِرِّضًـــا ولأرضِـــها مُتَعَـــسِّفا[٢]

فـ (رب) المحذوفة هنا تدل على الكثرة، فالمعنى: «كم خدور حسناء مثلك زرتها ليلا مزاحما لقومها، ساريا في أرضها»[٣]، فهو يفتخر بكثرة ذلك.

و(رب) المحذوفة متعلقة بـ (طرقت)، و(خدور) هنا محلها نصب على المفعولية، والعامل فيها الفعل (طرقت).

ومن ذلك قوله: [الخفيف]

رُبَّ يـومٍ لنـا رقيـقِ حواشـي اللّـ ـلَهْـوِ حُـسْنًا جَـوَّالِ عِقْـدِ النِّطـاقِ

قَـدْ لَبِـسْناهُ وهـو مِـنْ نَفَحَـاتِ الْـ ـمِـسْكِ رَدْعُ الجيـوبِ رَدْعُ التَّراقـي[٤]

فـ (رب) هنا أفادت التكثير، حيث يتذكر الشاعر الأيام الكثيرة التي طالما لها ولعب فيها، و(يوم) هنا مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، وخبره هو (لبسناه).

---

(١) الجنى الداني ص٤٤٢ ، ٤٤٣ .

(٢) الديوان ص٢٠٣ .

(٣) تبيين المعاني في شرح ديوان ابن هانيء ص٤٣١ .

(٤) الديوان ص٢١٩ ، الجوال: كثير الجولان، عقد النطاق: أي النطاق المعقود، وجولان النطاق: كناية عن دقة الخصر، استعار ذلك لوصف نهار اللهو بما يستحسن، التراقي جمع ترقوة، وهي مقدم الحلق أعلى الصدر.

ولعل في هذا البيت ردا على من ذهب إلى قصر دلالة (رب) على التقليل، حيث لا يصح جعلها هنا للتقليل، ولا يصح أن يقال – كما ذهبوا إلى ذلك: إن غرض الشاعر هو الدلالة على ندرة هذه الأيام، وعدم وجود نظير لها؛ لأن الشاعر جعل تذكر هذه الأيام الجميلة مدخلا لمدح الخليفة المعز ووصف ركوبه في يوم العيد وما شاهده، وعندما تخلص للمدح قال: [الخفيف]

لا تَسَلْنِي عَنِ اللَّيالِي الخَوالِي وأَجِزْنِي مِنَ اللَّيالِي البَواقِي
ضَرَبَتْ بيننا بأبْعَدَ مِمَّا بَيْنَ راجِي المُعِزِّ والإمْلاقِ[1]

فمراد الشاعر هنا: «أن الليالي الموجودة الحاضرة هي التي ينبغي أن نذكرها؛ لأنها سعيدة ميمونة بسبب وجود المعز فيها، وأما الليالي الماضية فقد بعدت عنا كما بعد الفقر عمن يرجو نوال المعز»[2].

فالمدح هنا عن طريق ذكر مدى كثرة الأيام الجميلة التي لها فيها الشاعر ولعب، ثم ذكر أن هذه الأيام لا ينبغي أن تذكر - على الرغم من كثرتها وحلاوتها،وإنما ينبغي ذكر الأيام التي فيها المعز.

فلو جعلت (رب) للتقليل لما تحقق هذا المدح.

وهكذا فإن السياق هو الذي يحدد دلالة (رب) على التقليل أو التكثير، ولا داعي للقول بتقييد هذا المعنى أو ذاك بالقلة أو الكثرة طالما كان السياق هو الفيصل في تحديده.

ونلاحظ من خلال الأمثلة السابقة بعض الخصائص التي تتميز بها (رب)، وهي:

(١) الديوان ص٢١٩ ، ٢٢٠ .
(٢) تبيين المعاني في شرح ديوان ابن هانيء ص٤٨٣ .

١- **الصدارة**، «والمراد تصديرها على ما تتعلق به، فلا يقال: (لقيت رب رجل عالم)، فقد وقعت خبرا لـ (إن) و (أن) المخففة من الثقيلة وجوابا (للو) قال: [الطويل]

أمـــاويُّ إنِّـــي رُبَّ واحِـــدِ أمَّـــه ملكْـتُ فـلا أسـر لديـه ولا قتـل[١]

وقول الآخر: [الطويل]

تَيَقَّنْـتُ أنْ رُبَّ امْـرئ خِيـلَ خائِنًـا أمـــينٌ وخـــوّانٍ يُخَـــالُ أمينـــا[٢]

وقال: [الطويل]

ولـو علـم الأقـوامُ كيـف خَلَفْـتُهُمْ لَـرُبَّ مُفَـدٍّ فـي القُبـور وحامِـدِ[٣]»[٤]

ومن ثم فإن تقدم الواو على (رب) لا يخرج (رب) عن صدارتها كما في الأبيات السابقة لابن هانيء، وكذلك إذا سبقت بالفاء أو (بل)، أو (يا).

٢- الاختصاص باسم نكرة، فلا تدخل على المعرفة خلافا لبعضهم ؛ «لأن التقليل والتكثير لا يكون في المعرفة»[٥].

ويجوز أن تجر ضمير غائب ملازم للإفراد والتذكير والتفسير بعده بتمييز مطابق للمعنى، فيقال: «ربه رجلا»، و(ربه امرأة)[٦].

---

(١) ورد هذا البيت في الهمع ٢/ ٢٦ هكذا، وهو لحاتم الطائي، والرواية في الديوان: (فلا قتل عليه ولا أسرُ)، انظر ديوانه ص٢٤ .

(٢) ورد هذا البيت في الهمع ٢/ ٢٦ ، ووذكر صاحب الدرر اللوامع انه لم يعثر على قائله، انظر: الدرر ١/ ٣٠١ .

(٣) ورد هذا البيت في الهمع ٢/ ٢٦ ، وذكر صاحب الدرر اللوامع أنه لا يعرف قائله، انظر الدرر: ٢/ ٤٧ .

(٤) الهمع ٢/ ٢٦ .

(٥) انظر: الجنى الداني ص٤٤٨ .

(٦) انظر: شرح الأشموني ٢/ ٢٠٨ .

ومن ثم فإنه لا يجوز أن يقال: (رب زيد)، ولا: (رب ضارب زيد)

وقد وردت أمثلة عن العرب ورد فيها جر (رب) لما هو مضاف، كما في قول الشاعر[١]: [البسيط]

يـا رُبَّ غابطِنـا لـو كـان يَعْـرِفُكُم لاقـى مُباعـدةً مـنكم وحِرْمانَـا

وكما في قولهم: (رُبَّ ضاربِ زيدٍ).

فـ (رب) قد دخلت في البيت والمثال على معرفة، لأنها تصرف زمن ما بعدها إلى المضي، واسم الفاعل في زمن المضي تكون إضافته محضة.

وقد خرج الجمهور ذلك على حكاية الحال الماضية «فكأن (رب) دخلت اعتبارا بمعنى المضي الحاصل في الوجود، و(غابط) حكت حاله فيما مضى، فصح انفصال إضافته»[٢].

أما ابن مالك فإنه يرى أنه لا يلزم مضي ما تدخل عليه (رب)، ومن ثم يجوز عنده دخول (رب) على اسم الفاعل المضاف كما في البيت والمثال؛ لأن اسم الفاعل دال على الحال أو الاستقبال، أي على نية الانفصال، ومن ثم فإن إضافته غير محضة[٣].

وإذا كانت الأبيات السابقة قد توفرت فيها هذه الخصيصة من خصائص (رب)، وهي دخولها على النكرة، فإنه قد ورد في موضع من الديوان مجيء (رب) داخلة على مضاف إضافة محضة، وذلك في قوله: [البسيط]

يـا رُبَّ فارعـةِ الأجبـالِ راسـيةٍ مِنْهـا وشـاهقةِ الأكنـافِ صَـيْخُودِ

---

(١) هو جرير، انظر ديوانه ١/١٦٣ .

(٢) المنقاصد الشافية ٣/ ٥٧٥ .

(٣) انظر: المقاصد الشافية ٣/ ٥٧٣، وما بعدها .

(فارعةِ الأجبال)، أي: أعلاها، فالإضافة هنا محضة؛ إلا أن الشاعر جرها بـ (رب)، وهذا شاذ.

أما قول ابن هانيء: [الكامل]

وخـدورِ مِثْلِـكِ قَـدْ طَرَقْـتُ لِقَوْمِهـا مُتَعَرِّضًـــا ولأرْضِـــها مُتَعَـــسِّفَا[١]

فإن الإضافة هنا غير محضة؛ لأن (مثل) لا تتعرف بالإضافة، كما في قول الشاعر: [الكامل]

يـا رُبَّ مِثْلِـكِ فـي النِّـساءِ غَريـرةٍ بيـــضاء قَـــدْ مَتَّعْتُهـــا بطـــلاقِ

«فوصف (مثلك) بالنكرة، فدل على أنه نكرة» [٢].

٣- نلاحظ أيضا أن النكرة موصوفة، ووصف النكرة الظاهرة شرط أوجبه المبرد، وابن السراج، والفارسي، وأكثر المتأخرين، وذهب الأخفش والفراء، والزجاج، وابن طاهر، وابن خروف، إلى أنه لا يلزم وصف مجرورها، وهو ظاهر مذهب سيبويه، واختاره ابن عصفور، ونقله ابن هشام عن المبرد[٣].

٤- نلاحظ أنها قد حذفت وبقى عملها، «ولا يكون ذلك في غيرها إلا نادرا» [٤]، وحذفها بعد الواو – كما في الأبيات السابقة – كثير، يليه في الكثرة حذفها بعد الفاء، وأقل منهما بعد (بل)، وحذفها مع التجرد من الواو أو الفاء، أو (بل) أقل[٥].

---

(١) الديوان ص٢٠٣ .

(٢) المقاصد الشافية ٣/ ٥٧٥ .

(٣) انظر: الجنى الداني ص٤٥٠ ، ٤٥١ .

(٤) الجنى الداني ص٤٥٤ .

(٥) انظر: مغني اللبيب ١/ ١٣٦ .

٥- أن لها متعلق وفقا لرأي الجمهور، خلافا للرماني وابن طاهر، ومتعلقها هو خبر مجرورها، نحو: (رب رجل قائم) أو العامل في موضعه، نحو: (رب رجل لقيت)، أو المفسر له، نحو: (ربه رجلا) [١].

وقد وضحت متعلق (رب) في الأبيات السابقة لابن هانيء.

١٠- حتى.

تكون (حتى) جارة بشرطين:

الأول- أن يكون ما بعدها آخرا لما قبلها، نحو: (أكلت السمكة حتى ذيلِها)، او ملاقيا لآخر جزء نحو قوله تعالى: ﴿**سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ**﴾[٢].

الثاني- أن يكون اسما ظاهرا.

وقد يأتي بعدها مضارعا منصوبا، ثم إن البصريين يعدون المضارع منصوبا بأن مضمرة وجوبا، والمصدر المؤول مجرور بـ (حتى)، لذا فهم يدرجون (حتى) التي يأتي بعدها المضارع منصوبا تحت (حتى) الجارة.

أما الكوفيون فنظرا لأن (حتى) عندهم تنصب المضارع بنفسها، فقد عدوا لها قسما رابعا، وهو كونها ناصبة للمضارع.

وهي في حالة كونها جارة تفيد الغاية، إذا وقع بعدها اسم ظاهر، وإذا وقع بعدها المضارع فإنها قد تفيد الغاية، وقد تفيد التعليل.

وتكون عاطفة بثلاثة أيضا:

---

(١) انظر: الهمع ٢/ ٢٧ .

(٢) القدر: ٥ .

الأول- أن يليها اسم ظاهر.

الثاني- أن يكون ما بعدها جزءا مما قبلها، أو كالجزء.

الثالث- أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها في زيادة أو نقص.

وقد وضح النحاة الفرق بين العاطفة والجارة في أمرين:

الأول-أن العاطفة يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها، اما الجارة فقد يدخل وقد لا يدخل.

الثاني- لا بد من أن يكون ما بعد العاطفة غاية لما قبلها، أما (حتى) الجارة فقد يكون غاية لما قبله إذا كان جزءا من شيء صرح به قبلها، وقد لا يكون غاية لما قبله إذا كان جزءا من شيء مقدر كما في قوله تعالى: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾[1].

ومن ثم جعلوا كل عاطفة يجوز فيها أن تكون جارة، ولا عكس.
وقالوا «حيث جاز العطف والجر، فالجر أحسن، إلا في نحو: (ضربت القوم حتى زيدا ضربته»[2].

وقد وردت (حتى) في الديوان محتملة لأن تكون عاطفة او جارة، وذلك في قول ابن هانيء: [الطويل]

وَجَيْشُكَ يعتادُ الهِرَقْلَ بسيفه ... وَمِنْ دونه اليَمُّ الغُطامِطُ واللوبُ
يُخضْخِضُ هذا الموجَ حتى عُبابه ... إذا التجّ مِنْ هامِ البطاريقِ

---

(١) يوسف: ٣٥ .

(٢) الجنى الداني ص٥٥١ .

(٣) الديوان ص٣٨ ، يعتاد: يُصَيِّر الشيء عادة له، الغطامط: العظيم الأمواج، اللوب جمع: لابة، وهي أرض ذات حجارة سود، التج البحر: اضطرب.

فـ (عبابه) تحتمل الجر، والنصب على العطف، ولكن جعلها جارة أحسن، وهي هنا تفيد أن ما بعدها غاية لما قبلها في الزيادة، حيث إن العباب هو معظم السيل، كما تدل هنا على أن ما بعدها داخل فيما قبله، فالانتهاء به.

ومن مجيئها جارة للمصدر المؤول قوله: [الكامل]

والأرضُ تَحْمِلُ حِلْمَه فيؤودُها حَتَّى تكادَ بأهلها تَتَزَلْزَلُ[1]

هنا أيضا تدل (حتى) على الغاية، والتقدير: (حتى قرب تَزَلْزُلِ الأرض)، والضمير في (حلمه) يعود على المعز.

وقوله: [الكامل]

أَمُسَهَّدَيْ ليلِ التَّمامِ تَعالَيا حتَّى نَقُومَ بمأتَمٍ فَتَنُوحَا

وذرا جلابيبًا تُشَقُّ جيوبُها حتَّى أُضَرِّجَها دَمًا مسفوحا[2]

هنا (حتى) تعليلية، والتقدير: (حتى القيام)، و(حتى تضريجها).

- زيادة حرف الجر.

ورد في الديوان مجيء كل من حرف الجر (من)، والباء زائدا.

١- زيادة (من).

أما (من) فقد اشترط النحاة لزيادتها ثلاثة شروط[3]:

(١) الديوان ص٢٨٤ .

(٢) الديوان ص٧٠ .

(٣) انظر: مغني اللبيب ١/ ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

الأول- أن يكون ذلك في النفي، والنهي، والاستفهام بـ (هل)، فالنفي نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾[١]، والنهي نحو: (لا يقم من أحد)، والاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾[٢]، والهمزة مثل (هل)، يقول الصبان: «وكذا الهمزة، على الوجه، فلا تزاد مع غيرهما؛ لعدم السماع، ولأن غيرهما لا يطلب به التصديق، بل التصور، بخلافهما، فإن (هل) لطلب التصديق فقط، والهمزة له ولطلب التصور»[٣].

الثاني- أن يكون مجرورها نكرة.

الثالث- أن تكون زيادتها قبل الفاعل والمفعول والمبتدأ.

وذهب الكوفيون إلى جواز زيادتها في الإيجاب، نحو: (قد كان من مطر)[٤].

وذهب الأخفش والكسائي وهشام[٥] إلى جواز زيادتها في النفي والإيجاب، وقبل النكرة والمعرفة، وذهب إلى ذلك أيضا ابن جني[٦]، وحمل على ذلك قراءة عبد الرحمن بن هرمز الأعرج: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾[٧]- بتشديد الميم من (لما)[٨]، أراد: لمما آتيناكم، فزاد (من) في الواجب، وأدغم نونها في ميم (ما)

---

(١) الأنعام: ٥٩ .
(٢) الملك: ٣ .
(٣) حاشية الصبان ٢/ ٢١٢ .
(٤) انظر: الهمع ٢/ ٣٥ .
(٥) انظر: الهمع ٢/ ٣٥ .
(٦) انظر: المحتسب ١/ ١٦٤ .
(٧) آل عمران: ٨١ .
(٨) انظر: المحتسب ١/ ١٦٤ ، وقراءة الجمهور : (لَمَا آتيتكم)- بتخفيف الميم.

فصارت (لمما) بثلاث ميمات، فحذفت الأولى، وبقيت (لم) بميمين، أولهما بدل من نون، والثانية ميم (ما).

ووافقهم ابن مالك، «لثبوت السماع بذلك نظما ونثرا، فمن النثر قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾[٣]، وقوله تعالى:﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾[٤]...ومن النظم المتضمن زيادة (من) في الإيجاب قول عمر بن أبي ربيعة[٥]: [المتقارب]

وينمي لها حبُّها عندنا فما قال من كاشحٍ لَمْ يَضُرْ

أراد: فما قال كاشح لم يضر

ومنه قول الآخر[٦]: [البسيط]

لَمَّا بَلَغْتُ إمامَ العدلِ قُلْتُ لهم قَدْ كانَ مِنْ طولِ إدلاجي وتهجيرِي

أراد: قد كان طولُ إدلاجي وتهجيري»[٧].

وذكر ابن هشام أن أكثر النحاة أهمل الشرط الثالث، قال: «فيلزمهم زيادتها في الخبر، في نحو: (ما زيد قائما)، والتمييز في نحو: (ما طاب

(١) الأنعام: ٣٤ .
(٢) الكهف: ٣١ .
(٣) شرح الأشموني ٢/ ٩٦ .
(٤) الأحقاف: ٣١ .
(٥) انظر: ديوانه ص١٤٣ .
(٦) هو جرير، انظر ديوانه ص١٤٧ ، والمراد: كان إدلاجي وتهجيري طويلا.
(٧) شرح التسهيل ٣/ ١٣٨ ، ١٣٩ .

زيد نفسا)، والحال في نحو: (ما جاء أحد راكبا)، وهم لا يجيزون ذلك»[١].

وأرى أن رأي الأخفش والكسائي، ومن تبعهما هو الصحيح نظرا لكثرة ما ورد في السماع من شواهد على ذلك.

وليس معنى كونها زائدة أنه ليس لها معنى ؛ لأن المقصود بزيادتها أنها تدخل «في موضع يطلبه العامل بدون ذلك الحرف، فيعمل فيه»[٢].

ومن ثم فالزيادة هنا من الناحية النحوية، فليس معنى ذلك أنه يجوز حذفها دون ان يختل المعنى، بل لو سقط الحرف الزائد لاختل المعنى.

وقد ذكر النحاة أنها تفيد أحد أمرين[٣]:

الأول- التنصيص على العموم، وذلك إذا زيدت قبل لفظ لا يفيد العموم، وهو الذي لا يختص بالنفي، كما في نحو: (ما جاء من رجل).

فالمثال بدون (من) يحتمل نفي الوحدة، ونفي الجنس، فيصح أن يقال: (بل رجلان، أو بل امرأة)، أما بزيادة (من) فإنه أصبح لا يحتمل إلا نفي عموم الجنس.

الثاني- تأكيد العموم، وذلك عند زيادتها قبل لفظ من ألفاظ العموم التي تختص بالنفي، مثل: (ما جاء من أحد) أو (من ديار)، فإن العموم مستفاد من (أحد) و(ديار)، ولكن زيادة (من) أكدت هذا العموم.

---

(١) مغني اللبيب ١/ ٣٢٤ .

(٢) المقاصد الشافية ٣/ ٥٩٦ .

(٣) انظر: الهمع ٢/ ٣٥ ، ومغني اللبيب ١/ ٣٢٢ ، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه ٢/ ٢١٢ .

وقد وردت (من) في مواضع من الديوان مزيدة في النفي وشبهه، كما وردت في مواضع أخرى زائدة في الإيجاب، وهي في كلِّ جارة لنكرة أو معرفة لا تخرج عن كونها فاعلا أو مفعولا، أو مبتدأ.

فمن زيادتها في النفي قول ابن هانيء: [الرمل]

أبـــدًا يَعْجُـــمُ مِنِّـــي نَبْعَـــةٌ وقنـــاةٌ لـــيس فيهـــا مِـــنْ أَوَدْ[1]

فـ (من) في الشطر الثاني هنا زائدة بعد النفي، ومجرورها نكرة، وهو في الأصل مبتدأ، وهو مجرور لفظا مرفوع محلا على أنه اسم (ليس).

وفائدة (من) هنا التنصيص على العموم، لأنه لو لم تزاد (من) لأصبح الأود – وهو الاعوجاج – محتملا لأكثر من شكل، كأن يكون مثلا كبيرا أو صغيرا، ولكن بدخول (من) أصبح النفي منصبا على كل اعوجاج مهما كان شكله ونوعه.

ونلاحظ هنا أن (من) قد زيدت قبل اسم (ليس)، وهذا جائز؛ لأنه في الأصل مبتدأ، يقول الشيخ يس نقلا عن الدنوشري: «قال بعضهم: تزاد (من) في الابتداء، وفي الفاعل، وفي اسم كان، وفي مفعول ما يتعدى لواحد وفي أول مفعولي ظننت....»[2].

فذكر اسم كان، لأنه في الأصل مبتدأ، و(ليس) من أخواتها، وقد ذكر الشيخ يس مثالا لزيادتها قبل اسم (كان)، وهو قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ﴾[3].

(١) الديوان ص١٢١ .

(٢) حاشية يس على شرح التصريح ٢/ ٩ .

(٣) الأحزاب: ٣٨ ، انظر: حاشية يس على شرح التصريح ٢/ ٩ .

ومن زيادتها في النفي أيضا قوله في مدح جعفر بن علي: [الطويل]

غَـضارةُ دنيـا واعتـدالُ شـبيبةٍ فما لـكَ فـي اللـذَّاتِ واللهـو مِـنْ

ف (من) هنا قد زيدت في النفي قبل نكرة واقعة مبتدأ، لذا فهي مجرورة لفظا مرفوعة محلا، وقد أفادت (من) هنا التنصيص على العموم، أي: ما لك أي عذر مهما كان نوع هذا العذر، وحجمه.

ومن ذلك أيضا قوله: [الطويل]

فمـا مِثـلُ يَحيـي مِـنْ أخٍ لـكَ تـابعٍ ولا كبنيـه مِـنْ جَحاجِحَـةٍ زُهْـرِ[٢]

فقد زيدت (من) في النفي في قوله: (من أخ تابع)، و(من جحاجحة زهر)، والنكرة المجرورة بها في الموضعين مبتدأ، وقد جاءت النكرة هنا موصوفة، وهو ما اشترطه بعض النحويين.

وتدل (من) هنا أيضا على التنصيص على العموم.

ومن ذلك قوله مخاطبا بني عباس: [الكامل]

يـا وَيْلَكُـم أفَمَـا لَكُـم مِـنْ صـارخٍ إلا بِثَغْـرٍ ضـاعَ أوْ دِيْـنٍ عَفَـا؟[٣]

فقد زيدت (من) هنا قبل نكرة (صارخ) واقعة مبتدأ، وقد سبقت بالنفي، وفائدتها التنصيص على العموم.

ومن ذلك قوله: [الطويل]

---

(١) الديوان ص١٥٦ ، الغَضارة: الخِصب، يمدح هنا جعفر بأنه خصب للدنيا، وباعتدال شبابه، فهو ليس له في اللذات واللهو.

(٢) الديوان ص١٥٨ ، الجَحَاجِحَة جمع (جَحْجاح)، وهو السيد المسارع في المكارم.

(٣) الديوان ص٢٠٤ ، يريد بذلك ضعف بني العباس، فهم لا يحمون ثغورالدولة الإسلامية، ولا دينها.

فَهَـلْ عَلِمُـوا أنّـي أسـيرٌ بأرضِـهم وما لي بها غيرُ التَّعَسُّفِ مِنْ خُبْرِ[١]

فقد زيدت (من) هنا في النفي قبل نكرة (خُبْر) واقعة مبتدأ؛ لإفادة العموم، أي: ما لي بها من خبر غير التعسف.

أما زيادتها في الإيجاب فكما في قوله يمدح جعفر بن علي: [الكامل]

جـاورتُكم فجبـرتُم مِـنْ أعظُمِـي ووَصَـلْتُم مِـنْ رِيـشِي المتحـصص[٢]

فقد زيدت (من) في الإيجاب قبل المفعول به في كل من (من أعظمي)، و(من ريشي)، ودلالتها هنا هي العموم، ولعل في ذلك ما يؤيد رأي القائلين بجواز زيادتها في الإيجاب، حيث لا يجوز اعتبارها هنا للتبعيض- كما ذهب إلى ذلك الجمهور في الأمثلة السابقة التي زيدت فيها (من) في الإيجاب؛ إذ ليس هناك فائدة معنوية في هذا السياق وهو سياق المدح من ان يقول الشاعر : جبرتم بعض أعظمي.

ومثله قوله في مدح المعز: [الخفيف]

سـاحبًا مِـنْ ذُيُـولِ مَجْـرٍ لُهـامٍ تُـؤْذِنُ الأرضُ تحتَـه باصـطفاقِ[٣]

حيث زيدت (من) قبل المفعول به أيضا، وهو هنا معرفة؛ لإفادة العموم، ولا يصح جعلها تبعيضية، لأن السياق سياق مدح ولا يناسبه، أن يقول: ساحبا بعض الجيش.

(١) الديوان ص١٥٣ .

(٢) الديوان ص١٨٢ ، المُتَحَصِّص: الساقط.

(٣) الديوان ص٢٢٠ ، مَجْر، ولهام: صفتان للجيش العظيم.

ومن ذلك قوله في وصف الخيل: [الخفيف]

فـإذا مـا تَوَجَّـسَتْ مِنْـهُ رِكْـزًا نَـصَبَتْ مِـنْ مُـؤَلَّلاتٍ دِقـاقِ[1]

فقد زيدت (من) قبل المفعول (مؤللات)؛ لإفادة العموم، ومنه قوله: [الكامل]

طُوِيَـتْ لِـيَ الأيَّـامُ فَـوقَ مكايـدٍ مـا تَنْطَـوِي لِـي فوقَهـا الأعـداءُ

مـا كـان أحْـسَنَ مِـنْ أياديهـا التـي تُوليـكَ إلا أنَّهـا حَـسْناءُ[2]

فقد زيدت (من) قبل المفعول وذلك لإفادة العموم.

٢-زيادة الباء.

تزاد الباء للتأكيد في المواضع الآتية[3]:

أ-قبل الفاعل، وهو إما واجب نحو: (أحسن بزيد)، وإما غالب كما في فاعل (كفى) نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾[4]، وإما ضرورة نحو: [الوافر]

ألـم يأتيـك والأنبـاء تنمـي بمـا لاقـت لبـون بنـي زيـاد[5]

ب-قبل المفعول به، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[6].

---

(١) الديوان ص٢٢١ .

(٢) الديوان ص١١ .

(٣) انظر: مغني اللبيب ١/ ١٠٦ ، وما بعدها .

(٤) الرعد: ٤٣ .

(٥) البيت لقيس بن زهير .

(٦) البقرة: ١٩٥ .

ج-قبل المبتدأ، نحو: (بحسبك درهم).

د-الخبر، وهو قياسي في النفي نحو: (ليس زيد بقائم)، وسماعي في الموجب نحو قوله تعالى: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾[1].

هـ-الحال المنفي عاملها، نحو: [الوافر]

فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها

و- التوكيد بالنفس والعين، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾[2]، عند من قال إن الباء زائدة.

وقد ورد في الديوان زيادتها قبل المفعول به نحو قوله: [الطويل]

وأورَى بِزِنْدِ الأَرْقَمِ الصِّلِّ جعفرٌ وَلَمْ يُغنِهِ فَتْقٌ مِنَ الأَرْضِ يَرْتُقُهْ[3]

فالباء في (أورى بزند) زائدة للتوكيد، و(زند) مفعول به منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

وقد ذكر الشارح أن المعنى لا يستقيم بهذه الرواية، ومن ثم فهو يرى ان الصواب ربما كان: (وأودى بكيد الأرقم الصل جعفر)، من أودى به الموت: إذا ذهب به، أي: أبطل جعفر كيد عدوه الذي هو كالحية، وعلى ما قاله الشارح لا تكون الباء زائدة، وإنما هي باء التعدية.

(١) يونس: ٢٧ .
(٢) البقرة: ٢٢٨ .
(٣) الديوان ص٢٢٥ .

-حذف حرف الجر.

عند الحديث عن (رب) ذكرت أنها تختص بجواز حذفها وبقاء عملها على النحو الذي فصلناه آنفا.

اما بقية حروف الجر فلا يجوز في أحد منها حذفه مع بقاء عمله، وما ورد من ذلك عدوه شاذا[١]، كما في قول الشاعر[٢]: [الطويل]

إذا قيلَ أيُّ النـاسِ شَرٌّ قبيلةً أشارتْ كُلَيبٍ بالأكُفِّ الأصابعُ

واستثنى النحاة مما سبق ثلاثة عشر موضعا عدوا حذف الجار منها مع بقاء عمله قياسيا[٣].

ومن ثم فإذا حذف حرف الجر حذف معه عمله، فإذا كان المجرور في محل نصب نصب على نزع الخافض، وقد قسمه النحاة ثلاثة أقسام[٤]:

أ- سماعي: جائز في الكلام المنثور، نحو: (نصحته وشكرته)، حيث إن الأكثر ذكر اللام، نحو قوله تعالى: ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي﴾[٥]، و«نصحت لكم».

ب- سماعي خاص بالشعر: نحو قول الشاعر[٦]: [الكامل]

لَـذْنٌ بِهَـزِّ الْكَـفِّ يَعْـسِلُ مَتْنُـهُ فيـه كَمَـا عَـسَلَ الطَّريـقَ الثعلـبُ

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣١٢ .
(٢) هو الفرزدق، انظر ديوانه ص٣٦٢ .
(٣) انظر هذه المواضع في شرح الأشموني ٢/ ٢٣٤ ، ٢٣٥ .
(٤) انظر: شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣١٣ .
(٥) لقمان: ١٤ .
(٦) هو: ساعدة بن جُؤيّة، انظر: الكتاب ١/ ٣٦ ، والخصائص ٣/ ٢٢٧ .

ج-قياسي، وذلك في (أنْ)، و(أنَّ)، و(كي)؛ لطولهن بالصلة، نحو: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾[١]، و﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾[٢]، و﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾[٣]، أي: شهد الله بأنه، وأوعجبتم من أن جاءكم، ولكي لا يكون، على تقدير (كي) مصدرية.

ومن ثم يكون موضع المصدر المؤول بعد حذف الجار هو النصب، هذا هو رأي (الخليل والفراء، والمبرد)[٤]، وتابعهم الشيخ خالد الأزهري[٥]، ومن ثم عده هو الموضع القياسي الذي يحذف فيه الجار وينتصب ما بعده على نزع الخافض.

ومذهب (الكسائي والسيرافي)[٦] أنه في محل جر، وتبعهم الأشموني[٧] ومن ثم أدرجه ضمن المواضع القياسية التي يجوز فيها حذف حرف الجر مع بقاء عمله.

---

(١) آل عمران: ١٨ .

(٢) الأعراف: ٦٣ .

(٣) الحشر: ٧ .

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٣/ ١٤٨ ، ١٤٩ .

(٥) انظر: شرح التصريح على التوضيح. ١/ ٣١٣ .

(٦) انظر: المقاصد الشافية ٣/ ١٤٩ .

(٧) انظر: شرح الأشموني ٢/ ٢٣٥ ، وقد سها الأشموني، حيث ذكر أن الجر مذهب الخليل والكسائي، والصواب: الجر مذهب الكسائي دون الخليل، ولم يستدرك الصبان عليه هذا السهو، بل ذكر أن مذهب سيبويه هو النصب، وهو سهو أيضا، لأن سيبويه يجوز الوجهين كما ذكرت ذلك في المتن ، وقد وقع ابن مالك في نفس سهو الأشموني والصبان، حيث جعل الجر للخليل، والنصب لسيبويه، وعلق على ذلك الشيخ خالد الأزهري قائلا: ((ما نقله ابن مالك تبعا لابن العلج من أن الخليل يقول بالجر سهو)) انظر شرح التصريح ١/ ٣١٣ ، كما تنبه الشاطبي أيضا لسهو ابن مالك ، انظر المقاصد الشافية ٣/ ١٥٠ .

أما سيبويه فيبدو أنه يجوز الوجهين مع ترجيح الجر، حيث يقول: «وسألت الخليل عن قوله جل ذكره: ﴿**وإنّ هذه أمّتكم أمّةً واحدة وأنا ربُّكم فاتّقون**﴾[١]، فقال: إنَّما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأنّ هذه أمّتكم أمةً واحدةً وأنا ربُّكم فاتقون.

وقال: ونظيرها: ﴿**لإيلاف قريشٍ**﴾[٢]؛ لأنّه إنما هو: لذلك " فليعبدوا "فإن حذفت اللام من (أنَّ) فهو نصبٌ، كما أنَّك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصبًا. هذا قول الخليل..... ولو قال إنسان: إنّ " أنَّ في موضع جرٍّ في هذه الأشياء، ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم، فجاز فيه حذف الجارّ كما حذفوا ربّ في قولهم: **وبلدٍ تَحسبُه مكسوحا**، لكان قولًا قويًا، وله نظائر نحو قوله: (**لاه أبوك**)، والأوّل قول الخليل»[٣].

يقول الشاطبي معلقا على هذا النص: «ومنهم من أجاز الوجهين، وهو رأي الزجاج، وهو يظهر من سيبويه ... ومساق كلامه يدل على إجازة الوجهين»[٤].

وقد ورد في الديوان إثبات حرف الجر قبل (أنْ)،وحذفه،وذلك في قول ابن هانيء:[الكامل]

والشَّامُ قَدْ أوْدَى وأودى أهلُه ... إلا قليلا والحجازُ على شَفَا

فَعَجِبْتُ مِنْ أنْ لا تميدَ الأرضُ مِنْ ... أقطارِها وعَجِبْتُ أنْ لا تَخْسَفا[٥]

---

(١) المؤمنون: ٥٢ .

(٢) قريش: ١ .

(٣) الكتاب ٣/ ١٢٨ .

(٤) المقاصد الشافية ٣/ ١٥٠ .

(٥) الديوان ص٢٠٤ .

فقد ذكر الشاعر حرف الجر (من) قبل (أنْ) الأولى، وحذفها قبل الثانية، والتقدير: (وعجبت من أن لا تخسفا، وهذا الحذف جائز قياسا سواء أكان مع بقاء الجر، فيكون المصدر المؤول في موضع جر، كما على مذهب الكسائي، أم مع زوال الجر، والنصب على نزع الخافض كما على مذهب الخليل، والأمران جائزان عند سيبويه والزجاجي.

ومن حذفه أيضا قبل (أنْ) قوله: [الكامل]

المانعين حماهم وحمى الندى ... وحمى بني قحطانَ أنْ يَتَنَهَّبا

هُمْ قَطَّعُوا بأكُفِّهِم أرحامَهم ... غَضَبًا لجارِ بيوتِهم أنْ يَغْضَبا

لو شيدوا الخيماتِ تشييدَ العلى ... أَمِنَتْ دِيارُ ربيعةٍ أنْ تَخْرَبا[1]

أي: من أن يتنهبَ، ومن ان يغضبَ، ومن أن تخربَ.

(١) الديوان ص٤٧ .

المبحث الثاني
الإضافة

- **الإضافة اصطلاحا.**

عرف ابن هشام الإضافة بقوله: «اسنادُ اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلَة تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه»[(١)].

- **معاني الإضافة.**

للإضافة ثلاثة معانٍ:

أ- **معنى اللام**، وهذا هو الغالب فيها، وقد اقتصر عليها الزجاج، ولم يجعل ابن الصائغ للإضافة معنى غيرها، وذلك نحو: (غلام زيد)، (حصير المسجد)، فالإضافة في الأول بمعنى اللام التي للملك، وفي الثاني بمعنى اللام التي للاختصاص[(٢)].

ب- **معنى (من)**، وهو كثير، وقد أثبته الجمهور هو والمعنى السابق فقط، مثل: (خاتم فضة)، أي: خاتم من فضة، وضابطها: أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، وأن يكون المضاف إليه صالحا للإخبار به عن المضاف، ففي المثال السابق يصح أن يقال: (هذا الخاتم فضة).

---

(١) شرح شذور الذهب ص٣٢٥ .

(٢) انظر: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٥ .

فإن فقد الشرطان معا، أو الشرط الأول فقط، أو الشرط الثاني فقط كانت الإضافة على معنى اللام.

وفي حالة فقد الشرط الأول تكون الإضافة من إضافة المسمى إلى الاسم، نحو: (يوم الخميس)، فعلى الرغم من كون الخميس صالحا للإخبار به عن اليوم، إلا أن اليوم ليس بعض الخميس، وفي حالة فقد الشرط الثاني كما في نحو: (يد زيد) – حيث لا يصح الإخبار باليد عن زيد، كانت الإضافة من إضافة الجزء إلى الكل.

ج- على معنى (في)، ولم يثبته إلا ابن مالك، وضابطه كون المضاف إليه ظرفا للمضاف، سواء أكان زمانا أم مكانا، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيلِ والنَّهارِ﴾[1]، والثاني نحو قوله تعالى: ﴿يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ﴾[2]، فإن فقد هذا الشرط كانت بمعنى اللام أيضا، كما في نحو: (حصير المسجد).

وليس معنى ذلك أن ضابطي الإضافة التي بمعنى (من)، وضابط الإضافة التي بمعنى (في) إذا توافرت فلا بد من حمل الإضافة على معنى (من)، أو (في)، بل ذلك مرهون بمراد المتكلم، إذ قد تحتمل الإضافة أكثر من معنى، والسياق هو الذي يحدد المراد.

فالإضافة في قولنا : (حصير المسجد) مثلا تحتمل معنى (اللام)، ومعنى (في)، وقصد المتكلم هو الذي يحدد المراد، يقول الشيخ يس تعليقا على

(١) سبأ: ٣٣ .

(٢) يوسف: ٣٩ .

ضابط الإضافة التي بمعنى (في): «قال اللقاني: هذا الضابط يشمل حصير المسجد وقنديله (اهـ)، ومراده أن الضابط لا يكون مانعا؛ لأنه سيأتي التمثيل بحصير المسجد لما الإضافة فيه على معنى الاختصاص، ويجاب بأنه لا مانع من جواز الأمرين باختلاف قصد المتكلم وإرادته بيان معنى الظرفية والاختصاص...وباعتبار القصد لا يتناول أحد الضابطين الآخر»[(١)].

وتكون الإضافة بمعنى اللام «تحقيقا حيث يمكن النطق بها، كـ (غلام زيد)، أو تقديرا حيث لا يمكن النطق بها نحو: (ذي مال، عند زيد، مع عمرو)، وامتحان هذا بأن تأتي مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه، نحو: (صاحب – مكان – مصاحب»)[(٢)].

وقد وردت الإضافة في ديوان ابن هانيء كثيرا، وفيما يلي أذكر نماذج من ذلك مع بيان معنى الإضافة فيها، وتوضيح دور السياق في تحديد هذا المعنى، خاصة في المواضع التي تحتمل فيها الإضافة أكثر من معنى.

يقول ابن هانيء: [الطويل]

وسُفْنٌ إذا ما خاضَتِ اليَمَّ زاخرًا جَلَتْ عَنْ بياضِ النَّصْرِ وهي غرابيبُ

وجيشُك يعتادُ الهِرَقْلَ بسيفِه ومن دونه اليَمُّ الغُطامِطُ واللوبُ[(٣)]

فالإضافة في كل من (بياض النصر)، و(جيشك)، و(سيفه) على معنى اللام تحقيقا.

أما الإضافة في (دونه) فعلى معنى اللام تقديرا.

---

(١) شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٥ .

(٢)شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٦ .

(٣) الديوان ص٣٨ .

ويقول أيضا: [المتقارب]

أذا الـوَدْقُ فـي مِثْـلِ هـذا الرَّبـابِ وذا البـرقُ فـي مِثْـلِ هـذا الـسَّنَا
ألا انهـلَّ هـذا بمـاءِ القُلـوبِ وأوقِـدَ هـذا بنـارِ الحَـشَا[1]

فالإضافة في (ماء القلوب)، و(نار الحشا) يحتمل ان تكون بمعنى اللام، أي: ماء للقلوب، ونار للحشا، ويحتمل أن تكون بمعنى (في)، أي: (ماء في القلوب)، و(نار في الحشا)، وعلى رأي ابن مالك أنه طالما احتملت الإضافة معنى اللام فلا يجوز حملها على معنى (في).

ولكن أرى أن الاحتكام إلى السياق هو الفيصل في تحديد المعنى، والمناسب للسياق هنا أن تكون الإضافة على معنى (في)؛ لأن الشاعر يرثي هنا والدة جعفر، ويعبر عن مدى حزنه عليها، ومدى النار التي في داخله، ومن ثم فإن مقصوده: ألا انهل هذا بالماء التي في القلوب، وأوقد هذا بالنار التي في الحشا.

ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ﴾[2]، فالإضافة هنا تحتمل أن تكون على معنى اللام، وعلى معنى (في)، ولكن المعنى الثاني هو المناسب لمقصود الآية؛ إذ «المراد: وصفهما بصحبتهما له في السجن، ولو قيل إن الإضافة بمعنى لام الاختصاص كما في (صاحب الدار) لمستأجرها ما بعُدَ»[3].

ويقول أيضا: [الكامل]

قَدْ جاوروا أَجَمَ الضَّوارِي حولَهم فـإذا هـم زأروا بهـا لَـمْ تَـزْأَرِ

(١) الديوان ص٢٩ .
(٢) يوسف: ٣٩ .
(٣) حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ٢/ ٢٥ .

ومَشَوا على قِطَعِ النُّفوسِ كأنَّما تَمْشِي سنابِكُ خَيْلِهم فِي مَرْمَرِ[1]

فالإضافة في (أجم الضواري) على معنى اللام التي تفيد الاختصاص، والمعنى: قد جاوروا الأجم المختص بالضواري، حيث تختص الضواري كالأسود بأنها تعيش وسط الأجم وهو الشجر الكثيف الملتف.

أما الإضافة في (قطع النفوس)، فهي على معنى (من)، ويرى الشارح أن (النفوس) ربما يكون «محرفا عن (القنوس)، وهو جمع (قِنس) – بالكسر، وهو أعلى الرأس؛ لأن النفوس لا تكون لها قطع، وأراد بالقنوس: الجماجم، يقول: يمشون على قطع الجماجم، كأنما تمشي سنابك خيلهم على مرمر، وهو الرخام»[2].

ويمكن أن يكون اختيار (النفوس) مقصودا، وذلك كناية عن تمزيق الأعداء، وتقطيع أجسامهم.

وعلى كل حال فالإضافة على معنى (من)؛ لأن المضاف بعض المضاف إليه، كما أنه يصح الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف.

ويقول أيضا: [الرمل]

وإذا الـشِّعْرُ تلاقَـى أهلَـهُ أشْـرَقَتْ غُرَّتُـهُ بَعْـدَ ازْبِـدادِ
وإذا مـا قَدَحَتْـهُ عِـزَّةٌ لَـمْ يَـزِدْ غَيْـرَ اشْـتعالٍ واتِّقـادِ
كقنـاةِ الخَـطِّ إنْ زَعْزَعْتَهـا لَـمْ تَـزِدْ غَيْـرَ اعتـدالٍ واطِّـرادِ[3]

(١) الديوان ص١٦٣ ، يصور الشاعر هنا مدى قوة جنود جعفر بن علي، فهم يجاورون الأسود، ويمشون على أجسام اعدائهم المتمزقة من عنف القتال.
(٢) تبيين المعاني في شرح ديوان ابن هانيء ص٣٢٦ .
(٣) الديوان ص١١٩ .

فالإضافة في (أهله)، و(غرته)، بمعنى اللام حقيقة التي للاختصاص.

وفي (بعد ارتداد)، و(غير اشتعال) بمعنى اللام تقديرا، حيث لا يمكن تقديرها.

أما الإضافة في قوله: (قناة الخط)، فهي تحتمل أن تكون بمعنى اللام، وتحتمل أن تكون بمعنى (في)؛ لأن القنا تكون في الخط، وهو مرفأ السفن في البحرين، حيث تكون محملة بالقنا المصنوعة في الهند، ولكنها تباع في مرفأ السفن بالبحرين.

ولكن وضعها في السياق يدل على أن المراد هو المعنى الأول، وهو معنى اللام، التي تدل على الاختصاص، أي: لم يزد غير اشتعال كالقناة المختصة بالخط، حيث تباع هناك .

ويقول أيضا: [الطويل]

فمأثورُ ذِكْرِ المَجْدِ فيها مُفَضَّضٌ وفوقَ حديدِ الهِنْدِ مِنْهُنَّ تَذْهِيبُ[1]

فالإضافة في (حديد الهند) هنا بمعنى اللام، أي: حديد للهند، أي مختص بصنعه فيها.

ويقول أيضا في مدح يحيي بن علي: [الكامل]

لَهَفِي عَلَيْكَ أمَا تَرِقُّ على العُلَى أمْ بينَ جانِحَتَيْكَ قَلْبُ حديدِ[2]

فالإضافة هنا بمعنى (من)، أي: (قلب من حديد)، حيث يصح مجازا أن يكون القلب بعض الحديد، كما يصح الإخبار بهذا الأخير عن القلب.

---

(١) الديوان ص٣٨ .

(٢) الديوان ص١١٠ .

وهكذا فإن للسياق دورا كبيرا في تحديد معنى الإضافة، كما أن فهم هذا المعنى ضروري لفهم النص.

- الإضافة المحضة والغير محضة.

الإضافة المحضة هي التي يكتسب فيها المضاف من المضاف إليه تعريفا أو تخصيصا، «فأما التعريف ففيما إذا كان الثاني معرفة، نحو: (غلام زيد)، و(صاحب الدابة)....وأما التخصيص ففيما إذا كان المضاف إليه نكرة، نحو: (غلام امرأة، وصاحب رجل صالح»[١].

وتتحقق الإضافة المحضة بإضافة اسم جامد، أو وصف غير عامل بأن يكون دالا على الماضي، وتسمى أيضا معنوية.

أما الإضافة الغير محضة،فهي التي لا يكتسب المضاف فيها من المضاف إليه تخصيصا ولا تعريفا،ولذلك يجوز وصف النكرة بها كما في قوله تعالى:﴿هَدْيًا بالغَ الكعبةِ﴾[٢].

وإنما تكون لمجرد التخفيف عن طريق حذف التنوين كما في نحو (ضارب زيدٍ)[٣]، أو رفع القبح كما في نحو: (مررت بالرجل الحسن الوجه)، «فإن في رفع (الوجه) قبح خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف، وفي نصبه قبح إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي، وفي الجر تخلص منهما، ومن ثم امتنع (الحسن وجهِه) لانتفاء قبح الرفع،

(١)المقاصد الشافية ٤/ ١٥ .

(٢) المائدة: ٨٥ .

(٣) انظر: المقاصد الشافية ٤/ ١٣ .

ونحو: (الحسن وجهٍ) لانتفاء قبح النصب؛ لأن النكرة تنصب على التمييز»[١].

وتتحقق بإضافة وصف عامل إلى مرفوعه أو منصوبه، حيث تكون الإضافة في هذه الحالة على نية الانفصال.

والوصف يشمل اسم الفاعل، نحو: (مررت برجل ضارب زيد غدا)، واسم المفعول، نحو: (مررت برجل مضروب الأب)، والصفة المشبهة نحو: (حسن الوجه)، وصيغ المبالغة نحو: (مررت برجل ضراب زيد).

ويكون الوصف عاملا بدلالته على الحال أو الاستقبال، فإن كان دالا على الماضي فالإضافة تكون محضة، كما في نحو: (مررت برجل ضاربِ زيدٍ أمس).

وإضافة الوصف لمعموله تكون على معنى اللام، هذا هو رأي ابن جني، والشلوبين، يقول ابن جني تعليقا على بيت عبدة بن الطبيب[٢] من شعراء الحماسة: [الطويل]

تحيةَ مَنْ غادرْتَه غَرَضَ الرَّدَى إذا زار عن شَحْطٍ بلادَكَ سَلَّما

«ونصب (غرض الردى) على الحال - وإن كان مضافا إلى معرفة- لمَّا كان في معنى الصفة، أي: منصوب الردى، ومقصود الردى، وتقديره: غرضا للردى»[٣].

---

(١) انظر: أوضح المسالك ٣/ ٩٢ .

(٢) انظر: ديوانه ص٨٨ ، والرواية فيه: تحية من ألبستَه منك نعمةً، وقبله يقول:

عليكَ سلامُ اللهِ قيسَ بن عاصمٍ ** ورحمتُهُ ما شاءَ انْ يَتَرَحَّما.

أما الرواية الواردة في الأعلى فهي رواية الحماسة البصرية، وهي التي شرحها ابن جني، انظر: الحماسة البصرية ٢/ ٤٥ .

(٣) التنبيه على شرح مشكلات الحماسة نقلا عن المقاصد الشافية ٤/ ١٣ ، هامش رقم: (٥).

وقد استحسن الشلوبين قول ابن جني وقال: «وهذا من أبي الفتح تنبيه عال جدا قل من يعرف قدره أو يلقي له باله»[١]، وإلى ذلك ذهب الشيخ خالد الأزهري يقول: «ويدخل في ذلك الإضافة اللفظية، فإنها بمعنى اللام»[٢].

أما الجمهور فيرون أن تقدير الحروف في الإضافة مقصور على الإضافة المحضة فقط[٣].

وأرى أن الصحيح ما ذهب إليه ابن جني «لظهورها في قوله تعالى: ﴿فمنهم ظالمٌ لنفسِه﴾[٤]، ﴿حافظاتٌ للغيبِ﴾[٥]، ﴿مُصَدِّقٌ لما معهم﴾[٦]، ﴿فَعَّالٌ لِما يُريد﴾[٧]، ورد بعدم اطراده ؛ إذ لا يسوغ في الصفة المشبهة»[٨].

وما ذكره النحاة من أن هذه الإضافة لا تفيد تعريفا أو تخصيصا لا يتعارض مع ما ذكره ابن هشام من أن هناك اختصاصا في قولنا (ضاربُ زيدٍ)؛ لأن «الاختصاص موجود قبل الإضافة»[٩].

ومعنى هذا ان هناك اختصاص لكنه ليس مستفادا من الإضافة، وإنما هو مستفاد قبل الإضافة.

وقد ذكرت عند الحديث عن معاني الإضافة نماذج للإضافة المحضة

(١) المقاصد الشافية ٤/ ١٤ .
(٢) شرح التصريح ٢/ ٢٦ .
(٣) انظر: المقاصد الشافية ٤/ ١٣ .
(٤) فاطر: ٣٢ .
(٥) النساء: ٣٤ .
(٦) البقرة: ٨٩ .
(٧) هود: ١٠٧ .
(٨) الهمع ٢/ ٤٧ .
(٩) أوضح المسالك ٣/ ٩٢ .

المتحققة بإضافة الاسم الجامد.

وفيما يلي أذكر نماذج لإضافة الوصف، مع بيان نوع إضافته، حيث تكون محضة إذا كان الوصف غير عامل، وغير محضة، حيث يكون الوصف عاملا، ومن ثم تكون الإضافة على نية الانفصال.

يقول ابن هانيء: [الطويل]

وَلَـمْ تُـرَ يومًـا غيـرَ عاقـدِ حُبْـوَةٍ لتـدبيرِ مُلْـكٍ أوْ كَمِيًّـا مُـدَجَّجَا[1]

فـ (عاقد) هنا اسم فاعل، وقد أضيف إلى مفعوله، إضافة محضة؛ لأنه غير عامل؛ إذ يدل على المضي.

ومن ذلك: [الرمل]

قَـدْ أَمِنَّـا بِعَمِيْـدَيْ هاشِـمٍ نُـوَبَ الأيَّـامِ مِـنْ مُمْـسٍ وغـادِ

بـالأميرِ الطـاهرِ الغَمْـرِ النَّـدَى والحُـسَيْنِ الأبْلَـجِ الـواري الزِّنـادِ[2]

فـ (الغمر) في البيت الثاني صفة مشبهة، وإضافة الصفة المشبهة لفظية دائما، لأنها عاملة دائما، ومن ثم لا تتعرف أبدا يقول الرضي: «وأما الصفة المشبهة فهي أبدا، جائزة العمل،فإضافتها، أبدا، لفظية»[3].

فالصفة المشبهة إذا تختلف عن اسمي الفاعل والمفعول، حيث إن الأخيرين إذا دلا على الماضي تعرفا بالإضافة، أما الصفة المشبهة «فإن التعريف لا يدخلها البتة»[4].

(١) الديوان ص٦٧ .
(٢) الديوان ص١١٩ .
(٣) شرح الرضي ١/ ٢٧٨ .
(٤) المقاصد الشافية ٤/ ٢٨ .

والدليل على تنكير الصفة المشبهة في البيت أنه دخلت عليها (أل)، حيث قال: (الغمر الندى)، ولو كانت معرفة بالإضافة لما جاز دخول (أل) عليها.

أما اسم الفاعل (الواري) فقد أضيف إلى مفعوله، والإضافة هنا غير محضة؛ بدليل دخول الألف واللام على المضاف، وبعد أن عرف جاز جعله نعتا لـ (الحسين)، وفائدة الإضافة هنا التخفيف.

ودخول (أل) على المضاف من خصائص الإضافة اللفظية، وهو جائز هنا لأن المضاف إليه اقترن أيضا بـ (أل)[1].

ومن ذلك قوله: [الكامل]

كُلُّ المُلوكِ مِنَ السُّروجِ سَوَاقِطٌ إلا المُمَلَّكَ فوقَ ظَهْرِ الأَشْقَرِ

القائدَ الخيلِ العِتاقِ شَوازِبًا خُزْرًا إلى لَحْظِ السِّنانِ الأَخْزَرِ[2]

فالإضافة في قوله (القائد الخيل) لفظية، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، وقد دخلت (أل) على المضاف لأنه لم يكتسب تعريفا من المضاف إليه،وفائدة الإضافة هي التخفيف.

ويقول أيضا: [الطويل]

تَرَى كُلَّ مَكْحُولِ المدامِعِ ناظرًا بِمُقْلَةِ أحوى يَنْفُضَ الضَّأْلَ أَحْوَرَا[3]

أضيفت هنا الصفة المشبهة (مكحول) إلى فاعلها في المعنى (المدامع)، والإضافة هنا لفظية لرفع القبح، وقد أجري اسم المفعول هنا مجرى

(١) انظر مواضع دخول (أل) على المضاف إضافة لفظية في شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٨.

(٢) الديوان ص١٦١ .

(٣) الديوان ص١٤٠ .

الصفة المشبهة بعد تحويل الإسناد في (مكحول) إلى ضمير يعود على موصوف محذوف تقديره (كل شخص مكحول)، وسوف أزيد هذه القضية تفصيلا فيما بعد – إن شاء الله تعالى.

ولم أجعل (مكحول) اسم مفعول على أصله؛ لأنه لم يرد التجدد والحدوث، وإنما أراد الثبوت.

ويقول أيضا: [الطويل]

يصلي عليه أصفرُ القِدْحِ صائبٌ وعوجاءُ مرنانٌ وجرداءُ سرحوبُ

وأسمرُ عراصُ الكعوبِ مثقفٌ وأبيضُ مشقوقُ العقيقةِ مخشوبُ[1]

فالصفة المشبهة (أصفر) أضيفت إلى فاعلها (القدح) إضافة لفظية؛ لرفع القبح، ونظرا لأنها لفظية وصفت بالنكرة (صائب)، كذلك كل من الصفة (عراص – مشقوق) حيث أضيفتا إلى (الكعوب – العقيقة) على الترتيب، لرفع القبح أيضا.

ويقول أيضا: [الطويل]

لعمري لَقَدْ أَجْرَضْتُمُونِي بِنَيْلِكُم وَحَمَّلْتُمونِي منه قاصمةَ الظَّهْرِ[2]

هنا أضيف اسم الفاعل (قاصمة) إلى مفعوله (الظهر)، ومن خلال السياق يلاحظ أن اسم الفاعل هنا يدل على الاستمرار؛ حيث يمدح الشاعر جعفر ويحي ابني علي، ويذكر أفضالهما عليه، حتى إنها من كثرتها مثل الشيء الثقيل الذي يكسر الظهر.

---

(١) الديوان ص٣٦ ، القدح: السهم قبل أن يُنْصَل ويُراش، العوجاء: القوس، المرنان: الكثيرة الرنين، الجرداء: قصيرة الشعر، وهذا من علامات العتق والكرم في الخيل، السرحوب: الفرس الطويل الجميل الجسم، عراص: لدن، المخشوب: الصقيل.

(٢) الديوان ص١٥٩ .

فمن المناسب هنا أن يكون اسم الفاعل هنا دال على الاستمرار، لأن نعم جعفر ويحي ما زالت مستمرة لم تنقطع، وباستمرارها يستمر قصم الظهر، والدليل على أن نعمهما ما زالت مستمرة أن قال بعد هذا البيت: [الطويل]

فـلا تُزهقـوني بالمزيـدِ فَحَـسْبُكُم وَحَسْبِي لـديكم ما تَـرَوْنَ مِـنَ الـوَفْرِ

وإذا دل اسم الفاعل أو المفعول على الاستمرار، فقد اختلف النحاة في نوع إضافته، فيرى الرضي أن إضافته غير محضة مثله مثل الذي يدل على الحال أو الاستقبال، ويرى بعضهم أن الإضافة في هذه الحالة تحتمل أن تكون لفظية باعتبار الحال والاستقبال، ومعنوية باعتبار الماضي، يقول الصبان: «ونقل شيخنا السيد عن بعضهم أن الوصف إذا أريد به الاستمرار جاز كونها معنوية نظرًا للماضي وكونها لفظية نظرًا للحال والاستقبال لأن الاستمرار صادق بالجميع فيجوز قصد أحد الاعتبارين بما يترتب عليه من تعريف التابع أو تنكيره، ثم رأيت الدماميني ذكره نقلًا عن شرح الكشاف لليمنى حيث قال: اسم الفاعل المضاف إذا كان بمعنى الماضي فقط كانت إضافته حقيقية لنقص مشابهته المضارع التي هي العلة في عمله، وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فقط كانت إضافته غير حقيقة لتمام المشابهة.

وأما إذا كان بمعنى الاستمرار ففي إضافته اعتباران: اعتبار المضي، فتكون محضة فيقع صفة للمعرفة ولا يعمل، واعتبار الحال والاستقبال فتكون غير محضة فيقع صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف إليه اهـ. باختصار، ورأيت الشمني ذكره نقلًا عن شرح الكشاف للتفتازاني حيث قال الاستمرار يحتوي على الأزمنة الماضي والحال والاستقبال فتارة يعتبر جانب الماضي فتجعل الإضافة حقيقية كما في ﴿مالك يوم

الدين﴾[١]، وتارة يعتبر جانب الأخيرين فتجعل الإضافة غير حقيقية كما في {جاعل الليل سكنًا} (الأنعام ٩٦)، لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك يوم الدين عن الوصفية إلى البدلية، وبجعل (سكنًا) منصوبًا بفعل محذوف، والتعويل على القرائن والمقامات»[٢].

وهذا الرأي هو الأنسب في تحليل النصوص، ويمكن حمل الإضافة في بيت ابن هانيء عليه، ومن ثم يكون اسم الفاعل (قاصمة) دالا على الاستمرار، ومن ثم يمكن اعتبار إضافته محضة باعتبار دلالته على الماضي، وغير محضة باعتبار دلالته على الحال أو الاستقبال، ومن ذلك قول ابن هانيء: [الكامل]

ما اللهُ تاركَ ظلمِ كَفِّكَ لِلْهَوى حَتَّى يُنزِّلَ فِي القِصاصِ كِتابَا[٣]

فـ (تارك) يدل على الاستقبال، ولذلك فإن إضافته هنا لفظية على نية الانفصال، وفائدتها التخفيف، ويقول أيضا في مدح أبي جعفر الشيباني: [البسيط]

ومِنْ مَواهِبِه الرَّاياتُ خافقةً والعادياتُ إلى الهيجاءِ تَسْتَبِقُ
الطاعنُ الأُسْدِ في أشداقِها هَرَتٌ والقائدُ الخيلِ فِي أقرابِها لَحَقُ[٤]

فـ (الطاعن) و(القائد) أضيفا إضافة لفظية إلى كل من (الأسد)، و(الخيل) على الترتيب، والدليل على ذلك دخول (أل) على المضاف، ويقول أيضا: [المتقارب]

فَقَدْ أَطْرُقُ الحَيَّ بَعْدَ الهُدوءِ تَصِلُ أَسِنَّتُهم والظُّبَى

(١) الفاتحة: ٤ .
(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/ ٢٣٩ .
(٣) الديوان ص٥٣ .
(٤) الديوان ص٢٣٦ ، أقرابها: خواصرها، مفردها: قَرَب، لَحَق: ضمور.

فـــألهو علـــى رِقْبَـــةِ الكاشـــحينَ بِمُفْعَمَـــةِ الـــسُّوقِ خُـــرْسِ البُـــرَى
بِـــسُودِ الغـــدائِرِ حُمْـــرِ الخُـــدودِ بـــيضِ الترائـــبِ لُعْـــسِ اللِّثَـــى[1]

فـ (مفعمة) هنا صفة مشبهة وقد أضيفت إلى فاعلها (السوق)، فالإضافة لفظية، ولا يجوز ان يكون (مفعمة) اسم مفعول؛ لأنه أريد هنا الثبوت، وليس التجدد والحدوث.

كذلك (خرس البرى – سود الغدائر – حمر الخدود – بيض الترائب – لعس اللثى)، فإن الإضافة في كل هذا لفظية، من إضافة الصفة المشبهة لفاعلها، لرفع القبح.

وهكذا فإن السياق له دور كبير في تحديد نوع الإضافة في اسم الفاعل أو اسم المفعول، فإذا كانا يدلان على المضي فالإضافة معنوية، وإذا كانا يدلان على الحال أو الاستقبال فالإضافة لفظية، وإذا كانا يدلان على الاستمرار فتحتمل الإضافة الأمرين ما لم يوجد قرينة لفظية تصرف إلى أحد الأمرين، كما في قوله تعالى: ﴿مالكِ يومِ الدينِ﴾[2]، و ﴿جاعلُ الليلِ سكنا﴾[3]- على القراءة بألف بعد الجيم، وكسر (الليل)[4]، فاسم الفاعل في الآيتين يدل على الاستمرار في جميع الأزمنة، ووصف المعرفة بالمضاف في الآية الأولى جعلت المفسرين يحملون الإضافة على انها محضة، ونصب المضاف في الآية الثانية للمفعول الثاني، جعل الإضافة من قبيل الإضافة الغير محضة، كما أن للسياق دورا كبيرا في تحديد نوع

(١) الديوان ص٢٠ ، المفعمة: الملأى، خرس البرى: أي ان خلاخيلها لا ترن لسمن سوقها.
(٢) الفاتحة: ٤ .
(٣) الأنعام: ٩٦ .
(٤) هي قراءة أبي عمرو، وابن عامر، وابن كثير، ونافع، وقرأ عاصم، وحمزة، والكسائي: ﴿وجَعَلَ الليلَ سكنا﴾، انظر: حجة القراءات ص٢٦٢ .

الوصف حين يحتمل كونه اسم فاعل أو اسم مفعول من ناحية ويحتمل كونه صفة مشبهة من ناحية أخرى، حيث يترتب على ذلك بيان نوع الإضافة.

- إضافة المصدر.

يرى الجمهور أن إضافة المصدر محضة، ويرى بعض النحاة أن إضافته غير محضة، وقد ضعف الجمهور رأيهم[١] ، ومن نماذج ذلك قول ابن هانيء: [الكامل]

مـا اللهُ تـارِكَ ظلـمِ كفـك للهـدى حتـى يُنَـزِّلَ فـي القـصاص كتابـا[٢]

فقد أضيف المصدر (ظلم) إلى (كف) إضافة محضة، وفائدة الإضافة هنا التعريف.

- إضافة الصفة للموصوف، والموصوف للصفة، والاسم لمرادفه:

يرى البصريون أنه لا يجوز إضافة اسم إلى اسم آخر بمعناه من كل وجه، بحيث يكون متحدا به في المعنى من غير فرق[٣]، وعلى ذلك فلا يجوز عندهم إضافة الاسمء لمرادفه أو الصفة للموصوف، أو الموصوف لصفته، «لأن الإضافة إنما يراد بها التعريف والتخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه»[٤] .

(١) انظر: المقاصد الشافية ٤ / ١٨ .
(٢) الديوان ص٥٣ .
(٣) انظر: المقاصد الشافية ٤ / ٥١ .
(٤) انظر تفصيل الخلاف في الهمع ٢/ ٩٧ ، ٩٨ .

ويرى الكوفيون جواز ذلك بشرط تغاير اللفظين فقط[١]، واحتجوا بمجيء ذلك « في كتاب الله وكلام العرب كثيرا قال الله تعالى: ﴿إنَّ هذا لهو حَقُّ اليقين﴾[٢]، واليقين في المعنى نعت للحق؛ لأن الأصل فيه: (الحق اليقين)، والنعت في المعنى هو المنعوت، فأضاف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد، وقال تعالى: ﴿ولدارُ الآخرةِ خَيرٌ﴾[٣]، والآخرة في المعنى نعت الدار والأصل فيه وللدار الآخرة خير كما قال تعالى في موضع آخر: ﴿وللدَّارُ الآخرةُ خيرٌ﴾[٤]، فأضاف (دار) إلى الآخرة وهما بمعنى واحد، وقال تعالى: ﴿جناتٍ وحَبَّ الحصيدِ﴾[٥]، والحب في المعنى هو الحصيد وقد أضافه إليه، وقال تعالى: ﴿وما كنتَ بجانبِ الغربيّ﴾[٦]، والجانب في المعنى هو الغربي، ثم قال الراعي النميري[٧]: [الوافر]

وقَرَّبَ جانبَ الغَرْبِيِّ يأدُو مَدَبَّ السَّيلِ واجتنبَ الشِّعارَا

ومن ذلك قولهم: (صلاة الأولى)، و(مسجد الجامع)، و(بقلة الحمقاء)، والأولى في المعنى هي الصلاة، والجامع هو المسجد، والبقلة هي الحمقاء»[٨].

---

(١) الهمع ٢/ ٤٩.

(٢) الواقعة: ٩٥ .

(٣) يوسف: ١٠٩ .

(٤) الأنعام: ٣٢ .

(٥) ق: ٩ .

(٦) القصص: ٤٤ .

(٧) انظر: ديوانه ص١٤٧ ، وهو هنا يصف حمارا وحشيا، وقَرَّبَ جانبَ الغربي: تعدى الحمار الوحشي جاني الغربي.

(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٣٦ ، ٤٣٧ .

كما أجازوا إضافة الصفة لموصوفها في نحو: (جرد قطيفة)، و(أخلاق ثياب).

وقالوا إن الإضافة فيما سبق بـ « تخفيف المضاف بحذف التنوين، كما في جرد قطيفة، أو بحذف اللام، كمسجد الجامع، إذ أصلهما قطيفة جرد، والمسجد الجامع، وهذه الإضافة ليست كإضافة الصفة إلى معمولها عندهم، إذ تلك لا تخصص ولا تعرف، بخلاف هذه، فإن الأول ههنا هو الثاني من حيث المعنى، لأنهما موصوف وصفته،فتَخَصُّص الثاني وتعرُّفُه،يُخَصِّص الأولَ ويعرِّفُه» [١].

وعلى هذا فإن إضافة الصفة للموصوف والعكس عند الكوفيين من قبيل المحضة.

وقد تأول البصريون كل ذلك على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه، فالتقدير فيما سبق: (حق الأمر اليقين)، و(دين الملة القيمة)، و(ولدار الساعة الآخرة)، (حب الزرع الحصيد)، (بجانب المكان الغربي)، و(صلاة الساعة الأولى)، و(مسجد الموضع الجامع)، و(بقلة الحبة الحمقاء) [٢].

ويرى الرضي أنه يمكن تأويل ما سبق على أنه «من باب طور سيناء، وذلك بأن يجعل الجامع مسجدا مخصوصا، والغربي جانبا مخصوصا، والأولى صلاة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة فهي من الصفات الغالبة، ثم يضاف المسجد والجانب، والصلاة، والبقلة، المحتملة إلى هذه المختصة، لفائدة التخصيص» [٣].

(١) شرح الرضي ١/ ٢٧٨ .
(٢) انظر السابق ٢/ ٤٣٨ .
(٣) شرح الرضي ١/ ٢٨٨ .

ومعنى كلام الرضي أنه يجعل إضافة الموصوف للصفة من قبيل إضافة العام للخاص، وهو جائز عند الجميع[١]، كما تأولوا ما ورد من إضافة الصفة لموصوفها على أن يقدر موصوف، وإضافة الصفة إلى جنسها كما في نحو: (جرد قطيفة)، فالتقدير: (شيء جرد من قطيفة)[٢]، أي أن الإضافة للتبيين كما في نحو: خاتم فضة)؛ «إذ الجرد يحتمل أن يكون من القطيفة ومن غيرها، كما كان (خاتم) محتملا أن يكون من الفضة ومن غيرها، فالإضافة بمعنى (من)»[٣].

وعلى هذا التأويل تكون الإضافة عندهم محضة[٤]، وسماها ابن مالك شبيهة بالمحضة؛ لأنها من جهة على نية الاتصال، حيث لا يفصل الأول بضمير منوي كما في حالة إضافة الوصف، ومن جهة أخرى على نية الانفصال، حيث يصح به المعنى دون تكلف ما يخرج به عن الظاهر؛ لأنها غير مكتفية في صحة المعنى بلفظها، بل تحتاج إلى تكلف تقدير[٥].

وقد وافق ابن الطراوة الكوفيين، كما وافقهم أيضا الرضي، يقول بعد أن عرض مذهب الفراء : «والإنصاف أن مثله كثير لا يمكن دفعه، كما في نهج البلاغة: (لنسَخَ الرجاءُ منهم شفقاتِ وجلِهم)[٦]، وقوله: (ورخاء

(١) انظر شرح الرضي ١/ ٢٨٥ .
(٢) شرح الأشموني ٢/ ٢٥٠ .
(٣) شرح الرضي ١/ ٢٨٨ ، وانظر حاشية الصبان ٢/ ٢٥٠ .
(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٦٧ ، والمقاصد الشافية ٤/ ٣٠ .
(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٢٥ – ٢٣٠ .
(٦) من خطبة لعلي بن أبي طالب – كرم الله وجهه، وتسمى: خطبة الأشباح، وهي في وصف الملائكة، حيث يقول عنهم: ((ولا يستعظمون ما مضى من اعمالهم، ولو استعظموا ذلك لنسخ الرجاء منهم شفقات وجلِهم)). انظر: نهج البلاغة ص٣٨ .

الدعة، وسكائك الهواء)، ولو قلنا إن بين الاسمين في كل موضع فرقا لاحتجنا إلى تعسفات كثيرة»[١].

وأرى أن هذا الرأي هو الأيسر، لبعده عن التأويلات، كما أن فيه مراعاة للمعنى الذي تحققه إضافة الصفة لموصوفها، او الموصوف لصفته، حيث يدل ذلك على المبالغة في الوصف، لأن الإضافة تدل على التلازم بين الاسمين، فكأن الموصوف مخصص بالصفة المضاف إليها، وكأن الصفة مخصوصة بالمضاف إليه.

وليس معنى ذلك أنه يجوز مطلقا إضافة الصفة للموصوف، وإضافة الموصوف للصفة، بل لا بد أن يكون لذلك هدف، وان يكون في الكلمات التي اشتهرت بملازمة الصفة لها، وارتباطها بها، فلا يجوز مثلا ان يقال: (رأيت غلام الضاحكِ)، على إضافة الصفة للموصوف.

كذلك إضافة الاسم لمرادفه فإنها تجوز إذا كان هناك أدنى اختلاف بين اللفظين، لأنه في هذه الحالة سوف يكون هناك معنى جديد للإضافة[٢]، ومن نماذج ذلك في الديوان قول ابن هانيء: [الطويل]

وجاءتْ عِتاقُ الخيلِ تَـرْدِي كأنَّها تَخُطُّ لَـه أقلامُ آذانِها صُحْفَا[٣]

هنا أضاف الصفة – وهي (عتاق) – إلى الموصوف – وهو: (الخيل)، والمعنى: الخيل العتاق، وفائدة الإضافة هنا الدلالة على ان هذه الصفة ملازمة للموصوف، وكأنها جزء من الموصوف، والإضافة هنا محضة، حيث اكتسب المضاف من المضاف إليه التعريف.

(١) شرح الرضي ١/ ٢٨٨ .
(٢) انظر: معاني النحو: ٣/ ١١٥ .
(٣) الديوان ص٢١٠ .

ومن ذلك: [الخفيف]

لستُ أخشى إلا عليه فكُنْ بالـ أَرِيحِيّ الرؤوفِ جدَّ رؤوفِ[1]

فالتقدير: (رؤوفا جدا)، ولكن قدم الصفة فاحتلت الوظيفة الإعرابية للموصوف، ومن ثم أصبحت خبرا لكان منصوب، ثم أضافها للموصوف، وذلك للمبالغة في الوصف.

ومن ذلك: [الطويل]

ولو لم تُرِحْ صِيدِ الملوك نفوسَها وَنَيْنَ لِمَا حُمِّلْنَ مِنْ ذلك الإِصْرِ[2]

أضاف هنا الصفة (صيد) إلى الموصوف (الملوك)، للدلالة على ملازمة هذه الصفة لهم، فكأنها جزء منهم، ومن ذلك: [الطويل]

وكالكوكب الدُّري يُحْمَدُ في الوَغَى تألقُ بيضِ المُرهفاتِ تألُّقَهْ[3]

أضاف هنا أيضا الصفة (بيض) للموصوف (المرهفات).

ومن ذلك قوله في مدح جعفر بن علي: [الكامل]

لولا حفائِظُه وصعبُ مراسِه ما كانت العربُ الصِعابُ صِعابَا[4]

حيث أضاف الصفة (صعب) إلى الموصوف (مراسه)؛ وذلك للمبالغة في الوصف، حتى كأن الصعوبة جزء من مراسه، ومن ذلك: [الخفيف]

رُبَّ يومٍ لنا رقيق حواشي اللـ ـهوِ حُسْنًا جَوَّالِ عِقْدِ النِطاقِ[5]

---

(١) الديوان ص٢١٥ .

(٢) الديوان ص١٥٦ .

(٣) الديوان ص٢٢٤ .

(٤) الديوان ص٥١ ، حفائظه جمع حفيظة، وهي: الحمية، صعب مراسه: صعب مأخذه.

(٥) الديوان ص٢١٩ .

أضاف هنا (عقد) وهو صفة بمعنى معقود إلى الموصوف (النطاق)،والتقدير:(النطاق العقد أي المعقود).

ومن إضافة الموصوف للصفة قوله: [الطويل]

لقد فُزْتُ يَوْمَ النابضين بنظرةٍ فَلَمْ تَلْقَ إلا بَدْرَ تمٍّ وهَوْدَجَا[1]

فالمعنى: (بدرا تماما)، لكنه أضاف الموصوف (بدر) إلى الصفة.

وفائدة إضافة الموصوف للصفة هي الدلالة على أن الصفة خاصة بالموصوف، «حتى أصيح الموصوف بإضافته إليها كالعلم الذي يتعرف بالإضافة»[2].

أما إضافة الاسم إلى مرادفه فقد وردت في بعض المواضع، إلا أنه يلاحظ عدم اتفاق اللفظين في المعنى من كل الوجوه، وذلك كما في قول ابن هانيء: [الكامل]

في فتية صدأ الدروع عبيرهم وخَلُوقُهم عَلَقُ النَّجيعِ الأحْمَرِ[3]

فالعلق هو الدم، وكذلك النجيع، وقد أضاف الشاعر العلق للنجيع، وهما مترادفان.

ويمكن ان يكون الذي سوغ ذلك هو عدم اتفاق اللفظين في المعنى من كل الوجوه؛ إذ إن (العلق) يطلق على ما تجمد من الدم، أما (النجيع) فهو

---

(١) الديوان ص٦٦ .

(٢) قراءة ابن عامر: صوتيا وصرفيا ونحويا ص٢٩٨ .

(٣) الديوان ص١٦٢ ، يصف شجاعة الجنود، العبير: أخلاق من الطيب، الخلوق: ضرب من الطيب .

يطلق على الدم المصبوب، فكأن المعنى: (العلق الذي في النجيع)، ويقول أيضا: [الطويل]

وكنتَ إذا ثارتْ عجاجةُ قَسْطَلٍ فَجَلَّلْتِ الأفْقَ البَهيمَ يَرَنْدَجَا[1]

هنا أيضا يوجد فرق بين العجاجة والقسطل؛ لأن العجاجة هي ما ثورته الريح من الغبار[2]، والقسطل هو الغبار الساطع[3]، فأضاف العام وهو العجاجة إلى الخاص وهو القسطل، ومن ثم تعتبر إضافة (عجاجة) إلى (قسطل) هنا من إضافة العام إلى الخاص، وهذا جائز عند الجميع كما ذكرت آنفا.

تعقيب

يتضح مما سبق دور حروف الجر في فهم شعر ابن هانيء، فالحرف الواحد له أكثر من معنى، ولا بد من تحديد معنى واحد يفهم النص من خلاله، كما يتضح أيضا أن ابن هانيء يلجأ أحيانا إلى زيادة حرف الجر للتأكيد، كما أنه يلجأ أيضا إلى حذف حرف الجر للضرورة.

كما يتضح أيضا توظيف ابن هانيء لمباحث الإضافة في تحقيق الدلالات المختلفة، فهو يضيف الصفة للموصوف مثلا؛ للدلالة على تمكن الصفة من الموصوف، إلى غير ذلك من الدلالات التي تتحقق عن طريق الإضافة.

(١) الديوان ص٦٧ ، اليرندج: الصبغ الأسود، عجاجة قسطل: غبار الحرب.
(٢) لسان العرب، مادة (عجج).
(٣) لسان العرب، مادة (قسطل).